



جامعة غرداية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المحاسبية والمالية



الموضوع:

استخدامات التكنولوجيا المالية في
الشبابيك الإسلامية في الجزائر
دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

مذكرة نهائية مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس أكاديمي، الطور الأول
تخصص: تكنولوجيا مالية

تحت إشراف الأستاذ:
- د. بن فايد الشيخ

من إعداد الطالب:
- باحمد بابيهون

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل رب زدني علماً

إلى من غرسوا في نفسي حب العلم والمعرفة،
إلى أولئك الذين كان دعاؤهم سَنَدًا، وتشجيعهم
نورًا أضاء دربي...

أهدي ثمرة جهدي هذا:

إلى والدي العزيز، الذي علّمني أن الطموح لا سقف له، فكان قدوتي في الإصرار والعمل. إلى
والدتي الغالية، نبع الحنان وصاحبة القلب الكبير، التي كانت الدعاء والدعم والمأوى وقت
الشدائد. إلى أسرتي جميعًا، إخوتي وأخواتي، الذين كانوا الحافز والدافع في كل خطوة. إلى
أساتذتي الأفاضل، الذين لم يخلوا بعلمهم، فكانوا المنارة التي اهتديت بها خلال سنوات
دراستي. إلى أصدقائي الأوفياء، رفقاء الدرب الذين تقاسموا معي لحظات التعب والفرح. إلى
كل من ساندني بكلمة، بدعاء، بابتسامة صادقة خلال رحلة العلم الطويلة.
لكم جميعًا أهدي هذه المذكرة، عربون تقدير وامتنان، ووفاء لكل لحظة دعم ومؤازرة، سائلًا الله
أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يكون خطوة أولى نحو مستقبل أرحب وأكثر
إشراقًا.

باحمد

شُكْرُكُمْ فَانْ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد يطيب لنا أن نُهدي عبارات الشكر والتقدير إلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل. نتقدّم بأسمى آيات الشكر والامتنان إلى أستاذنا المشرف: بن قايد الشيخ، الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه العلمية القيمة، وكان خير سند وعون طوال مراحل إعداد هذه المذكرة.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى إدارة وطاقم البنك الوطني الجزائري - وكالة غرداية، على ما أبدوه من ترحيب وتعاون صادق أتاح لنا إتمام الجانب الميداني من هذا البحث في ونخص بالذكر كل من مدّ لنا يد العون، وأضاء لنا الطريق بكلمة حكيمة أو موقف كريم. وفي ختام هذا المقام، نسأل الله العليّ القدير أن يحفظ والدّينا الكريمين، ويمدهما بالصحة والعافية والسعادة، جزاءً على ما غرساه فينا من حب العلم والمثابرة، وأن يجعل هذا العمل مصدر فخر وسرور لهما.

اللهم انفعنا بما علمتنا، وعلمنا ما ينفعنا، وزدنا علماً.

المخلص:

تستعرض هذه الدراسة واقع تطبيق التكنولوجيا المالية (FinTech) ضمن شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مع قياس تأثيرها على جودة الخدمات ورضا الزبائن. اعتمد البحث في شقه النظري على المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح مفاهيم وأدوات التقنية المالية وعلاقتها برقمنة المعاملات المتوافقة مع الشريعة، خاصة في ظل نظام بنك الجزائر رقم 20-02. أما الجانب التطبيقي، فاستند إلى منهج دراسة الحالة من خلال تحليل استبيان وُزع على عينة من عملاء الشباك الإسلامي بالبنك الوطني الجزائري (BNA).

خلصت النتائج إلى أن استغلال أدوات "الفنتك" في بنك BNA ما يزال في خطواته الأولى، رغم وجود اهتمام متزايد من العملاء بالحلول الرقمية نتيجة ارتفاع الوعي بأهمية المعاملات الإلكترونية. كما كشفت الدراسة عن تباين بين التطلعات التقنية والواقع الفعلي نتيجة عوائق تنظيمية وفنية تحول دون الاستفادة القصوى من هذه الوسائل. وبشكل عام، تمثل التكنولوجيا المالية محركاً أساسياً لتعزيز تنافسية الشبابيك الإسلامية في الجزائر، مما يستوجب معالجة التحديات الإجرائية والتقنية لتوسيع نطاق هذه الخدمات مستقبلاً.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية - الشبابيك الإسلامية - البنوك الإسلامية - الجزائر - التحول الرقمي - الخدمات المصرفية الرقمية - بنك BNA.

Abstract:

This study investigates the integration of Financial Technology (FinTech) within Algerian Islamic banking windows, assessing its impact on service efficiency and customer satisfaction. The theoretical analysis employs a descriptive-analytical framework to define FinTech tools and examine the digitalization of Islamic banking under the regulatory requirements of Bank of Algeria Regulation No. 20-02. The empirical portion utilizes a case study of the National Bank of Algeria (BNA), gathering data through a questionnaire distributed to its Islamic Window clientele.

The findings reveal that FinTech adoption at BNA is still in its nascent stages, despite rising customer demand and an increased awareness of electronic transaction benefits. Results highlight a disconnect between technological ambition and operational reality, as specific regulatory and technical hurdles prevent the full utilization of digital tools. While FinTech remains a powerful lever for enhancing the competitiveness and modernization of Islamic banking in Algeria, broader future implementation hinges on addressing these critical infrastructure and policy barriers.

Keywords: Financial Technology - Islamic Windows - Islamic Banks - Algeria - Digital Transformation - Digital Banking Services - BAN BANK.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	إهداء
II	شكر
III	الملخص
VI	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
IX	قائمة الملاحق
IX	قائمة الاختصارات والرموز
XI	مقدمة
الجانب النظري	
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي	
02	المبحث الأول: التكنولوجيا المالية (FinTech) - المفهوم والأدوات والتطبيقات
02	المطلب الأول: مفهوم التكنولوجيا المالية ونشأتها وتطورها التاريخي
06	المطلب الثاني: أبرز أدوات وتطبيقات التكنولوجيا المالية
07	الفرع الأول: الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية
08	الفرع الثاني: تقنية البلوكتشين والعقود الذكية
10	المطلب الثالث: أهمية التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي والمخاطر المرتبطة بها
16	المبحث الثاني: الشبائيك الإسلامية في الجزائر وعلاقتها بالتكنولوجيا المالية

16	المطلب الأول: مفهوم الشباك الإسلامي وإطاره القانوني في الجزائر
16	الفرع الأول: مفهوم الشباك الإسلامي وخصائصه مقارنةً بالبنوك الإسلامية المستقلة
19	الفرع الثاني: نظام بنك الجزائر رقم 02-20 وأحكامه الجوهرية
21	المطلب الثاني: المنتجات الإسلامية والتقاطع مع التكنولوجيا المالية
21	الفرع الأول: المنتجات التمويلية والاستثمارية المقدمة عبر الشبايك الإسلامية
23	الفرع الثاني: التكنولوجيا المالية الإسلامية (Islamic FinTech) ومدى توافقها مع الشريعة
24	الفرع الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تطوير خدمات الشبايك الإسلامية وتحدياتها
25	المطلب الثالث: الدراسات السابقة وموقع هذه الدراسة منها
25	الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
26	الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
27	الفرع الثالث: أوجه الاتفاق والاختلاف وما تضيفه هذه الدراسة
الجانب التطبيقي	
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي - دراسة حالة الشباك الإسلامي لبنك BNA وكالة غرداية	
32	المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية
32	المطلب الأول: لمحة تعريفية عن البنك الوطني الجزائري ونشأته
34	المطلب الثاني: أهداف ومهام البنك الوطني الجزائري
34	الفرع الأول: أهداف البنك الوطني الجزائري
36	الفرع الثاني: مهام البنك الوطني الجزائري
37	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري
38	الفرع الأول: الهيكل التنظيمي العام للبنك

40	الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للشباك الإسلامي داخل الوكالة
42	المبحث الثاني: الدراسة الميدانية وتحليل نتائج المقابلة
42	المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية وتقديم أداة المقابلة
43	الفرع الأول: منهج الدراسة وتحديد مجتمعيها
45	الفرع الثاني: تصميم دليل المقابلة وتحديد محاورها
46	المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج المقابلة
56	المطلب الثالث: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات والتوصيات
62	الخاتمة
63	المراجع
67	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أسئلة المقابلة	47

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الشكل 01: الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري	40

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	ملف فتح حساب بنكي
02	ملف فتح حساب خاص بالشخص الطبيعي
03	عروض ومنتجات البنك الوطني الجزائري (الصيرفة الكلاسيكية والصيرفة الإسلامية)
04	حساب التوفير الإسلامي للشباب القصر
05	تمويل الاستصناع للترقية العقارية وفق الشريعة الإسلامية
06	تمويل المربحة العقارية لشراء السكن
07	تمويل مربحة السيارات لشراء السيارات الجديدة

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	المختصر باللغة الأصلية	المختصر باللغة العربية
BNA	Banque Nationale d'Algérie	بنك الوطني الجزائري

مقدمة

فرض التطور المتسارع في التكنولوجيا المالية تحولاً نوعياً في القطاع المصرفي؛ حيث غدت الابتكارات الرقمية ركيزة أساسية لتعزيز كفاءة المعاملات وضمان أمانها. وقد برزت تطبيقات الدفع الإلكتروني، والمحافظ الرقمية، وتقنية "البلوكشين" كأدوات محورية لتبسيط العمليات البنكية وتوسيع نطاق الشمول المالي. ومع انتشار هذه الحلول عالمياً، قدمت استجابة متطورة لاحتياجات العملاء والمؤسسات المالية، مما مكنها من قيادة التحول الرقمي عبر تسريع وتيرة العمليات وتحسين الأمن السيبراني. ورغم هذه المكاسب، يواجه المسار تحديات ملموسة، أبرزها المخاطر الأمنية، وضغوط الامتثال للمعايير الدولية، ومدى تقبل المستخدمين لهذه الحلول الوافدة. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية تشخيص واقع التكنولوجيا المالية في نواذ الصيرفة الإسلامية بالجزائر، لتقييم مدى مساهمتها في رقمنة المصارف واستشراف مستقبل الخدمات المالية الإسلامية في ظل هذا التسارع التكنولوجي المطرد.

❖ إشكالية الدراسة:

تفرض التحولات الرقمية المتسارعة وبروز التكنولوجيا المالية (FinTech) واقعاً جديداً أعاد صياغة الخدمات المصرفية العالمية، مما وضع المصارف الإسلامية أمام تحدي الموازنة بين الابتكار التقني والالتزام بالضوابط الشرعية. وفي السياق الجزائري، شكل نظام بنك الجزائر رقم 20-02 الصادر عام 2020 نقطة تحول سمحت للبنوك التقليدية بإطلاق شبائك للصيرفة الإسلامية، إلا أن الإشكال يكمن في مدى استثمار هذه الشبائك للتقنيات المالية الحديثة في تجويد أدائها. وبناءً على ذلك، تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ما واقع تبني التكنولوجيا المالية في شبائك الصيرفة الإسلامية بالجزائر، وكيف انعكس ذلك على كفاءة الخدمة ومستوى رضا الزبائن—دراسة حالة الشبائك الإسلامي للبنك الوطني الجزائري (BNA)؟

ويسعى هذا البحث إلى تشخيص الآليات التقنية المعتمدة داخل هذا الشبائك، وتحليل قدرتها على تلبية تطلعات المتعاملين في ظل بيئة تنافسية رقمية، مع رصد المعوقات التي قد تحد من استغلال الحلول المبتكرة في بيئة العمل المصرفي الجزائري.

للإجابة على إشكالية الدراسة، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المحددات النظرية والقانونية المنظمة للتكنولوجيا المالية والنوافذ الإسلامية في الجزائر، وما هي أبرز تقنيات FinTech القابلة للتوظيف في العمل المصرفي الإسلامي المحلي بموجب النظام 20-02؟
- إلى أي مدى يوظف البنك الوطني الجزائري BNA أدوات التكنولوجيا المالية في شبكته الإسلامي، وكيف ينعكس ذلك على كفاءة الخدمات المصرفية ورضا المتعاملين؟
- ما المعوقات التقنية والتنظيمية التي تحد من الاستغلال الأمثل للتكنولوجيا المالية في النوافذ الإسلامية لبنك BNA، وما هي سبل تجاوزها؟

الفرضيات:

وبناءً على ما سبق، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- يمتلك الشباك الإسلامي للبنك الوطني الجزائري BNA بنية تكنولوجية كافية لتقديم خدمات مصرفية رقمية تلتزم بالضوابط الشرعية ومعايير نظام بنك الجزائر رقم 20-02، عبر تفعيل وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة وتطبيقات الصيرفة الرقمية.
- تُحسن التكنولوجيا المالية كفاءة الخدمات المصرفية الإسلامية في بنك BNA من خلال تسريع المعاملات وتحسين الأمان السيبراني، مما ينعكس إيجاباً على مستوى رضا الزبائن.
- تُعرقل التحديات التقنية والتنظيمية الاستفادة الكاملة من حلول "الفينتك" في الشباك الإسلامي، بينما تظل فرص التوسع قائمة عبر تطوير الإطار التنظيمي وتحديث البنية التحتية الرقمية.

دوافع اختيار الدراسة:

- التخصص الدراسي في مجال التكنولوجيا المالية؛

- التحول المتسارع نحو الرقمنة المصرفية، بالإضافة الى الانتشار المتنامي للشبابيك الإسلامية في الجزائر عالميا ومحليا؛

- نقص الدراسات العربية حول الموضوع؛

- تحفيز الابتكار الرقمي في البنوك والشبابيك الإسلامية الجزائرية.

أهداف الدراسة:

- استقصاء مفهوم التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها في صلب القطاع المصرفي الإسلامي.
 - تشريح الإطار القانوني والتنظيمي للشبابيك الإسلامية في الجزائر بناءً على نظام 20-02.
 - فحص واقع توظيف أدوات "الفينتك" داخل الشباك الإسلامي للبنك الوطني الجزائري (BNA).
 - قياس أثر هذه التقنيات في كفاءة الخدمات المصرفية الإسلامية ودرجة رضا المتعاملين.
 - حصر المعوقات التقنية والتنظيمية التي تعطل الاستغلال الأمثل لهذه الأدوات واقتراح حلول عملية لتجاوزها.
- أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة من الدور المحوري للتكنولوجيا المالية في قيادة الابتكار الرقمي داخل الشبابيك الإسلامية بالجزائر؛ إذ تحولت هذه التقنيات إلى ركيزة أساسية لتبسيط المعاملات وتجسيد التحول الرقمي المصرفي. وقد عززت هذه الأدوات من الشمول المالي عبر طرح حلول مرنة وآمنة تلبي تطلعات الزبائن في التعامل وفق ضوابط الشريعة، مع تقليص الارتهاك للتداول النقدي التقليدي. وانعكس هذا التطور مباشرة على تجربة المتعامل من خلال سرعة التنفيذ وإتاحة الخدمات الرقمية على مدار الساعة. وبقدر ما يفتح التوسع في هذه الأدوات آفاقاً واعدة، فإنه يضع البنوك أمام تحديات حقيقية تتعلق بضمان التوافق الشرعي، والالتزام بالمعايير التنظيمية، ومجارة القفزات المتتالية في أنظمة الدفع الرقمي. من هنا، تأتي هذه الدراسة لتحلل واقع "الفينتك" في الشبابيك الإسلامية الجزائرية وتستشرف مستقبلها وسط هذا التحول المتسارع.

➤ **حدود الدراسة:** تتمثل حدود الدراسة التي قمنا بها في الحدود الزمنية والحدود المكانية.

1. **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية للدراسة التي قمنا بها في بنك الوطني الجزائري BNA فرع

غرداية - الجزائر.

2. **الحدود الزمنية:** تتمثل الحدود الزمنية للدراسة فترة التبرص التطبيقي من 2026/04/10 إلى غاية

2026/06/24.

➤ **منهج البحث وأدوات الدراسة:**

وفقا لطبيعة الدراسة سوف يتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي فيما يتعلق بالجانب النظري، أما الجانب

التطبيقي فسنعتمد على منهج دراسة الحالة من خلال المقابلة لجمع المعلومات.

➤ **الأدوات المستخدمة:**

المقابلة لجمع المعلومات، مختلف الوثائق.

➤ **تقسيمات الدراسة:**

لمعالجة موضوعنا قمنا بتقسيمه إلى فصلين - وفي كل فصل مبحثين-، تسبقهما مقدمة وتليهما خاتمة.

يعالج **الفصل الأول** الأدبيات النظرية والمفاهيمية للدراسة، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول

بعنوان التكنولوجيا المالية (FinTech) — المفهوم والأدوات والتطبيقات، بينما جاء المبحث الثاني بعنوان

الشبابيك الإسلامية في الجزائر وعلاقتها بالتكنولوجيا المالية، استعرضنا فيه الإطار القانوني للشبابيك الإسلامية

وفق نظام 20-02، والدراسات السابقة العربية والأجنبية وما تميز به هذه الدراسة الحالية عن باقي الدراسات.

أما **الفصل الثاني** الدراسة الميدانية التطبيقية، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول بعنوان تقديم

المؤسسة محل الدراسة (البنك الوطني الجزائري BNA) ومنهجية الدراسة الميدانية وأدواتها، بينما جاء المبحث

الثاني بعنوان عرض نتائج الدراسة وتحليلها ومناقشتها، قمنا فيه بتحليل إجابات المقابلة واختبار فرضيات

الدراسة والتحقق من أثر التكنولوجيا المالية على كفاءة الخدمات ورضا الزبائن.

وبهدف تثمين دراستنا تم اختتامها بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

❖ صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على بيانات دقيقة وحديثة؛
- ضيق الوقت المتاح لإنجاز الدراسة؛
- صعوبة التجاوب مع المؤتمر داخل المؤسسة نتيجة انشغالاته الكثيرة؛
- صعوبة الحصول على بعض المعلومات والوثائق اللازمة للتعلم في الدراسة بشكل أكبر من قبل المؤتمر بالمؤسسة، نتيجة لخصوصية البنك التي تقتضي بعدم الافصاح عن المعلومات والوثائق المتعلقة بالسر المهني.

الفصل الأول: الاطار النظري والمفاهيمي

تمهيد:

يُعدّ هذا الفصل الإطارَ المرجعي الذي تُبنى عليه الدراسة، إذ يهدف إلى ضبط المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتكنولوجيا المالية من جهة، وبالشبابيك الإسلامية في الجزائر من جهة أخرى، مع إبراز نقاط التلاقي بين المجالين. فالتطور المتسارع في الخدمات المالية الرقمية لم يعد مقتصرًا على البنوك التقليدية، بل أصبح يمتدّ إلى الصيرفة الإسلامية بصيغها المختلفة، الأمر الذي يفرض تناوُلًا نظريًا ومفاهيميًا يوضح طبيعة هذه التحولات، وأدواتها، وأهم تطبيقاتها، وما تنثّره من فرص وتحديات في السياق الجزائري.

كما يتيح هذا الفصل استعراضًا للإطار القانوني والتنظيمي المنظم للشبابيك الإسلامية، وبيان مدى استعدادها للاستفادة من التكنولوجيا المالية بما ينسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن الفصل عرضًا للدراسات السابقة بهدف تحديد موقع هذه الدراسة ضمن الحقل العلمي، وإبراز ما تضيفه من قيمة معرفية ومنهجية.

المبحث الأول: التكنولوجيا المالية (FinTech) - المفهوم والأدوات والتطبيقات

يُشكل هذا المبحث تأصيلاً نظرياً لمفهوم التكنولوجيا المالية (FinTech) بوصفها المحرك الأساسي للتحول الرقمي في القطاع المالي المعاصر. فمن خلال استعراض المفاهيم الجوهرية والمسار التاريخي لهذه التكنولوجيا، يتضح الانتقال من الأنظمة التقليدية إلى نماذج مالية رقمية تتسم بالسرعة والكفاءة. كما يتناول المبحث أبرز الأدوات التكنولوجية الحديثة التي أعادت تشكيل طبيعة المعاملات المالية، بدءاً من حلول الدفع الرقمي وصولاً إلى تقنيات البلوكتشين والعقود الذكية التي تضمن شفافية عالية في تنفيذ العمليات. ولا يقتصر هذا التحليل على المزايا التنافسية، بل يمتد ليشمل تقييم المخاطر المرتبطة بهذا التطور الرقمي، وذلك لتوفير رؤية متوازنة حول أثر التكنولوجيا المالية في استقرار وسلامة القطاع المصرفي.

المطلب الأول: مفهوم التكنولوجيا المالية ونشأتها وتطورها التاريخي

تُعرف التكنولوجيا المالية (FinTech) بأنها أي ابتكار في الخدمات المالية ناتج عن تكنولوجيا حديثة، مما يؤدي إلى نماذج أعمال وتطبيقات وعمليات جديدة تؤثر بشكل مباشر على الأسواق المالية. وقد مرت هذه التكنولوجيا بمراحل تطور بدأت من رقمنة العمليات البنكية التقليدية، وصولاً إلى ظهور المنصات الرقمية المستقلة التي تقدم خدمات مالية متكاملة خارج الأطر المصرفية التقليدية.

أولاً: مفهوم التكنولوجيا المالية

بصورة عامة هي أي اختراع تكنولوجي يتم توظيفه في الخدمات المالية، و هذه الابتكارات التي استُخدمت في هذه الصناعة وطوّرت تكنولوجيات جديدة تنافس الأسواق المالية التقليدية، وكان للشركات الناشئة دور كبير

في عملية ابتكار تكنولوجيات جديدة، ولكن العديد من البنوك العالمية الكبيرة مثل HSBC و كرت سويس طوروا أفكار الفينتك الخاصة بهم.¹

وفقاً لما أورده معهد البحوث الرقمية في "دبلن"، تُعرّف التكنولوجيا المالية بأنها منظومة الابتكارات التقنية المعاصرة الموجهة للقطاع المالي. وتتمثل هذه الابتكارات في حزمة من البرمجيات الرقمية التي تُدير العمليات المصرفية، بدءاً من التفاعل مع العملاء، ومروراً بتحويل الأموال وصرف العملات، وصولاً إلى حساب الفوائد وتقدير عوائد الاستثمارات.

كما عرف مصطلح التكنولوجيا المالية انتشاراً واسعاً في السنوات الأخيرة، فهو يهدف بشكل عام إلى جذب العملاء اعتماداً على منتجات وخدمات تتسم بسهولة الاستخدام وأكثر فعالية وشفافية وأتمتة مقارنة بتلك المتاحة حالياً. وحسب مجلس الاستقرار المالي يعرف التكنولوجيا المالية "Fin-Tech" على أنها ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة - لها أثر ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية.²

وحسب تقرير التكنولوجيا المالية الصادر بالتعاون بين مركزي ومضة وبيفورت فإن التكنولوجيا المالية هي تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأقل تكلفة وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها،³ تُطوّر هذه الخدمات والمنتجات في الغالب بواسطة شركات ناشئة صغيرة وحديثة تسعى إلى التوسع من خلال إنشاء أسواق جديدة أو استقطاب حصة كبيرة من الأسواق القائمة، عبر عروض قيّمة وجذابة. وبذلك تمثل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية

¹ حمدي زينب، "مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 08، العدد: 01، 2019، ص 401-402.

² وفاء حمدوش، لمياء عماني وسمية بن علي، "دور التكنولوجيا في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري، الدوافع والتحديات"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 4، 2021، ص 543.

³ وفاء حمدوش، لمياء عماني وسمية بن علي، نفس المرجع، ص 543.

كيانات صغيرة وحديثة تطمح إلى تحسين الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد والشركات، سواء بالتعاون أو بالمنافسة مع مقدمي الخدمات المالية التقليديين.

ثانياً: نشأتها وتطورها التاريخي

مرت التكنولوجيا المالية بعدة مراحل أهمها:¹

■ المرحلة الأولى:

والتي امتدت من (1886 إلى 1967) ويرى المؤرخون أن تاريخ التكنولوجيا المالية يرجع إلى القرن التاسع عشر أو قبل ذلك، حيث تم تطوير جهاز عُرف بالـ "Pentelegraph" للتحقق من توقعات البنوك في عام 1860. ويُعتبر عام 1866 نقطة الانطلاق الفعلية لتاريخ التكنولوجيا المالية، حيث شهد هذا العام تركيب الكابلات البحرية العابرة للأطلسي، وهو ما أدى إلى بدء عصر البنية التحتية للشبكات والاتصالات العالمية. وفي عام 1918، قامت فيدواير - Fedwire - بنظام لتحويل الأموال إلكترونياً بتأسيس نظام التحويلات المالية الإلكترونية عبر التلغراف باستخدام شفرة مورس - Morse Code - نظام لترميز الحروف والأرقام باستخدام إشارات بالنقاط والشرطات -مما شكل أول خطوة نحو رقمنة الأموال.

بدأت ملامح التحول نحو المدفوعات الرقمية في عام 1950 مع ظهور بطاقة "داينرز"، والتي مثلت أول محاولة جادة لاستبدال النقد، وإن بدأت بنطاق ضيق في قطاع الضيافة. تلا ذلك توسع في هذا المفهوم من خلال إصدار شركة "أمريكان إكسبريس" لبطاقتها الائتمانية في 1958. وفي مطلع الستينيات، وتحديدًا عام 1960، دخلت التكنولوجيا الرقمية صلب الأسواق المالية عبر شركة "Quotron" التي استحدثت أول شاشات لعرض البيانات المالية الحية.

¹ هاجر فهد السيد أحمد، "التكنولوجيا المالية - Financial technology"، الموسوعة السياسية، نشر بتاريخ 2025/05/22، على الموقع الإلكتروني: <https://political-encyclopedia.org/dictionary> ، تاريخ الولوج: 28 أبريل 2026 على الساعة 23:00.

■ المرحلة الثانية:

والتي امتدت من (1967 إلى 2008) يرى العديد من المؤرخين أن المرحلة الثانية تبدأ مع أول ظهور لجهاز الصراف آلي ATM -من قبل بنك "Barclay's" في عام 1967، وفي عام 1971 شهد العالم طفرة مهمة مع تأسيس سوق ناسداك NASDAQ -كأول سوق إلكتروني للأسهم، مما غير جذرياً من طريقة التداول وطرح الشركات للاكتتاب العام -تحول شركة عامة لخاصة وتتيح للمستثمرين شراء الأسهم-، وفي 1973 أطلق نظام SWIFT ، الذي أصبح معياراً عالمياً في تبادل المعلومات المالية بين البنوك. وفي عام 1982، قدمت شركة "تريد بلس Tradeplus" أول منصة للتداول الإلكتروني (E-trade)، وفي عام 1983، تم إطلاق أول هاتف محمول، ما ساهم في تسريع التقدم نحو الخدمات المالية المحمولة. وقد كان ظهور التجارة الإلكترونية في منتصف التسعينيات، مما زاد من أهمية الاعتماد على الأنظمة المالية الرقمية. وفي عام 1998، تم إطلاق "باي بال PayPal"، الذي أصبح لاحقاً رائداً في مجال المدفوعات غير النقدية.¹

مع مطلع الألفية عام 2000، تسارعت وتيرة الرقمنة في القطاع المصرفي، حيث وظفت البنوك التقليدية التقنيات الحديثة كأدوات مساندة لعملياتها الجوهرية. إلا أن المنعطف الحقيقي حدث إبان الأزمة المالية العالمية عام 2008؛ إذ أعادت صياغة مفهوم التكنولوجيا المالية من مجرد "وظيفة دعم" إلى "محرك ابتكار" ضروري للنمو، مما وضع حجر الأساس للطفرة الكبرى التي شهدتها القطاع لاحقاً.

■ المرحلة الثالثة:

والتي امتدت من (2008 إلى الآن) أدت الإصلاحات التي أعقبت الأزمة المالية العالمية إلى فرض متطلبات تنظيمية البنوك التقليدية، وهو الذي ساهم في فتح سوق جديدة أمام جهات مالية أصغر حجماً وأكثر مرونة. ومع تراجع ثقة الناس بالمؤسسات المالية الكبيرة وتركيز القطاع العام على خفض تكاليف العمالة والاعتماد

¹ هاجر فهد السيد أحمد، "التكنولوجيا المالية - Financial technology"، الموسوعة السياسية، نشر بتاريخ 2025/05/22، على الموقع الإلكتروني: <https://political-encyclopedia.org/dictionary> ، تاريخ الولوج: 28 أبريل 2026 على الساعة 23:00.

على التكنولوجيا، نشأ عصر جديد من الخدمات المالية، وهو ما نطلق عليه اليوم عصر التكنولوجيا المالية FinTech، حيث تم ابتكار تقنيات جديدة تيسر إنشاء وسائل مصرفية رقمية، وأدت إلى سعي البنوك والمؤسسات المالية الأخرى للابتعاد عن الأنظمة القديمة المعقدة والتحول لشكل جديد من البنوك، والاعتماد على الهواتف الذكية، حيث تصبح الأجهزة المحمولة التي يستخدمها الأشخاص هي الوسيلة الأساسية للوصول للخدمات المالية. وكان من أبرز معالم هذا التحول ظهور عملة البيتكوين Bitcoin عام 2009 كأول عملة رقمية مشفرة، وظهور أنظمة الدفع من نظير إلى نظير (P2P) في عام 2011.¹

انطلقت منذ ذلك الوقت موجة ابتكارات تقنية متلاحقة في الغرب، تمخض عنها ظهور شركات "يونيكورن (Unicorns)" كبرى أحدثت تحولات بنوية في النظام المالي الدولي. ومع حلول عام 2014، انتقل ثقل النمو نحو الشرق؛ حيث قادت الصين والهند المشهد العالمي، وتزامن ذلك مع نهضة تقنية في أفريقيا.

وتجسدت هذه القفزة في تأسيس بنوك رقمية هندية وتطوير برمجيات مالية (SaaS)، وتعاضد دور منصة "Alipay" الصينية كعملاق للمدفوعات، بالإضافة إلى ريادة "M-Pesa" الأفريقية في الدفع عبر المحمول، مما جعل هذه الأقاليم المحرك الأساسي لنمو القطاع عالمياً.

المطلب الثاني: أبرز أدوات وتطبيقات التكنولوجيا المالية

يعدّ تسارع الابتكار الرقمي في القطاع المالي حجر الزاوية في التحول الاقتصادي المعاصر، حيث أفرزت التكنولوجيا المالية (FinTech) مجموعة واسعة من الأدوات والتطبيقات التي أعادت صياغة العلاقة بين المؤسسات المالية والزبائن. فلم يعد الأمر مقتصرًا على رقمنة الخدمات التقليدية، بل امتد ليشمل خلق بيئات استثمارية ودفاعية متكاملة تتسم بالسرعة، الأمان، والشمولية.

¹ هاجر فهد السيد أحمد، "التكنولوجيا المالية - Financial technology"، الموسوعة السياسية، نشر بتاريخ 2025/05/22، على الموقع الإلكتروني: <https://political-encyclopedia.org/dictionary>، تاريخ الولوج: 28 أبريل 2026 على الساعة 23:00.

الفرع الأول: الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية

يعد الدفع الإلكتروني حجر الزاوية في التكنولوجيا المالية، حيث يتيح تنفيذ المعاملات المالية عبر وسائل إلكترونية سريعة وآمنة. وتُعد المحافظ الرقمية من أهم تطبيقاته، إذ تسمح للمستخدمين بتخزين بيانات بطاقتهم والقيام بعمليات الدفع أو التحويل مباشرة عبر الأجهزة الذكية، مما يقلل الاعتماد على النقد.

1. الدفع الإلكتروني: تعتبر وسائل الدفع الإلكتروني بوابة الدخول للنظام البنكي والمحرك الرئيسي للنمو لما تحققه من فوائد كبيرة وعديدة للاقتصاد ويقصد بها: "مجموعة الأدوات والتحويلات الإلكترونية الصادرة عن البنوك والمؤسسات كوسيلة دفع".¹

وحسب المشرع الجزائري وسائل الدفع الإلكتروني هي: "كل وسيلة دفع مرخص بها طبقاً للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد عبر منظومة إلكترونية".

بناءً على ما سبق، تُعرّف وسائل الدفع الإلكتروني كبديل رقمي للعملات التقليدية (الورقية والمعدنية)، حيث تتيح للمستخدم الوفاء بالتزاماته المالية وتسوية المدفوعات عبر شبكات الاتصال المختلفة وتقنيات التعامل عن بُعد.

2. المحفظة الرقمية: المحفظة الرقمية أو الإلكترونية (E-Wallet) هي تقنية رقمية تتيح تنظيم الحركات المالية لإجراء عمليات الدفع والسداد بسهولة ويُسر بواسطة تطبيق يُثبَّت على الهاتف الذكي أو الأجهزة الذكية الأخرى.

¹ مريم كردوسي، آمال براهيمية، "آليات عصنة وسائل الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية - المحفظة الإلكترونية أنموذجاً"، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2023، ص 647.

تُعد المحفظة الرقمية إصدارات رقمية لبطاقات الائتمان أو الخصم المباشر وتكون مخزنة في تطبيق على الهاتف الذكي الخاص بنفس المستخدم.¹

الفرع الثاني: تقنية البلوكتشين والعقود الذكية

أولاً: تقنية البلوكتشين

تمثل تقنية البلوك تشين حجر الأساس للكثير من الابتكارات الناجحة في القطاع المالي، وهي نوع خاص من السجلات الموزعة تركز على أساس تقني مخصص، حيث تنشئ سجلاً غير قابل للتغيير، وتحفظ به شبكة لامركزية. كما تعتمد كل السجلات بالإجماع (باستخدام خوارزميات). حيث تسمح للمستخدمين بالاطلاع على المعطيات (شفافية)، ومشاركتها مع أطراف أخرى (مما يوفر أماناً وحماية المعطيات)، فضلاً عن تتبع المعاملات وإنجازها بسرعة وكفاءة (تقليل التكلفة)، وما يترتب على ذلك من تقليل درجة عدم اليقين والمخاطرة في المعاملات.²

تُمثل تقنية البلوكتشين دفتر حسابات موزعاً يوفر شفافية وأماناً عالياً للعمليات المالية دون الحاجة لوسيط مركزي. ومن خلال "العقود الذكية"، يتم أتمتة تنفيذ الاتفاقيات المالية عند تحقق شروط معينة، مما يسهم في تقليص التكاليف الزمنية والتشغيلية في العمليات المصرفية والتمويلية.

¹ ولاء سعد أبو زيد، "المحفظة الرقمية"، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 7، موجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، ص 06.

² التقنيات المالية، مركز التواصل والمعرفة المالية، ص 10، منقول عن عبد الكريم أحمد قندوز، "التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية"، صندوق النقد العربي، 2019.

ثانيا: العقود الذكية

هي عقد بين طرفين أو أكثر، ذاتي التنفيذ من خلال البروتوكول (الكود) الذي تبرمج فيه كافة الشروط والالتزامات بواسطة رموز رياضية تسمى الخوارزميات وفي إطار توزيع لامركزية (البلوكتشين)، حكمه الشرعي يتناول كل نوع بمواصفاته وشروطه كما يلي:¹

- عقود تنفذ من خلال منصات تعتمد على تقنية سلسلة الكتل الخاصة، كالمنصات الرقمية التي تدعم التطبيقات المختلفة للمؤسسات المالية مثل البنوك ومنصات الشركات وشركات التأمين وغيرها. جائزة بمجموعة من الضوابط أهمها: أن لا تتطوي على الربا وألا تشمل الغرر الفاحش، وأن يكون المحل مباحا شرعا؛ أن تكون العملة المشفرة التي يتم تنفيذ العقود الذكية بواسطتها عملة أو رموزا مشفرة مدعومة من قبل مؤسسة معتمدة أو مرخصة من الجهات الإشرافية، ولا تخالف القوانين السارية؛
- عقود تنفذ من خلال المنصات المقيدة بشروط وقيود مفروضة من الدول: مثل بعض الدول التي تشترط على مستخدمي المنصات الرقمية وفتح محافظ لتداول العملات المشفرة أو العقود الذكية تسجيل هويات وبيانات المستخدمين وكل ما يبين حالة المتعاملين وبقية البيانات المتعلقة بالمعاملات. فهذه المنصات إذا أتاحت تنفيذ العقود الذكية من خلال عملات رقمية مدعومة أو مرخصة فالعقود جائزة شرعا؛
- المنصات المفتوحة "اللامركزية" إذا كانت تستخدم عملة (رموزا) رقمية مشفرة مربوطة بأصل مالي متقوم شرعا، أو كان ضمان من جهة مالية متعمدة لمبادلاتها حين الحاجة بنقود أو سلع أو خدمات مباحة شرعا (كالنقود المشفرة المضمونة من البنك المركزي، النقود المشفرة المدعومة بالذهب، نقود مشفرة المغطاة بأصول أو حقوق مالية ونقود رقمية المشفرة مدعومة بالأوراق النقدية كالดอลลาร์) جائزة شرعا؛

¹ سميرة حسيبة، كاسحي موسى وبراني عبد الناصر، "واقع وتحديات التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 19، العدد 2، 2022، جامعة الوادي، الجزائر، ص 177.

- العقود الذكية التي يتم تنفيذها من خلال المنصات المفتوحة اللامركزية فهي ما تزال محل إشكال، وقد أفتت عدد من جهات الإفتاء في العالم الإسلامي بعدم التعامل بهذه العملات، كما أوردنا سابقا في فتوى الدكتور القره داغي بخصوص البيتكوين.¹

وخلاصة القول، يشترط على المؤسسات المالية الإسلامية، عند الاستعانة بالتكنولوجيا المالية، توفير ضوابط شرعية صارمة.

المطلب الثالث: أهمية التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي والمخاطر المرتبطة بها

تتجلى أهمية التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المصرفي من خلال تعزيز الشمول المالي وتوفير خدمات رقمية سريعة ومنخفضة التكلفة، لا سيما في المناطق النائية والدول النامية. وبالرغم من مساهمتها في تحسين تجربة العملاء ورفع كفاءة البنوك عبر ابتكارات مثل المحافظ الإلكترونية وأنظمة التحويل الفوري، إلا أنها تفرض تحديات جسيمة تتعلق بالأمن السيبراني وخصوصية البيانات؛ مما يحتم على المؤسسات والهيئات الرقابية تبني معايير أمنية صارمة وأطر تنظيمية متطورة لمواكبة هذا التحول الرقمي المتسارع.

أولاً: أهمية التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي

تُبرز التكنولوجيا المالية أهميتها في القطاع المصرفي من قدرتها على تعزيز الشمول المالي ورفع كفاءة الخدمات المصرفية وتحسين تجربة العملاء في بيئة رقمية متسارعة، ونذكر أهمها فيما يلي:²

1. تحسين جودة الخدمات المالية ونوعيتها المقدمة للزبائن.

¹ سميرة حسيبة، كاسحي موسى وبراني عبد الناصر، "واقع وتحديات التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر"، نفس المرجع، ص 178.

² عبد الله حسن طعمانة، "التكنولوجيا المالية في الأعمال المصرفية"، المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الأعمال بالتشارك مع عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بعنوان: رقمنة الأعمال والبحث العلمي: رؤى مستقبلية، دون سنة، ص 06.

2. اتساع رقعة تقديم الخدمات وقنوات الاستهلاك وزيادة فرص البيع؛ لأن التكنولوجيا المالية عابرة لجميع الحدود.

3. إضافة ميزة تنافسية للمؤسسات والشركات التي تعمل على استخدام التكنولوجيا المالية والتي تواكب تطوراتها، حيث أن التكنولوجيا المالية أصبحت دلالة على تقدم تلك المؤسسات والشركات.

4. اتساع رقعة الخدمات التي تغطيها التكنولوجيا المالية مثل: عمليات التمويل الجماعي وحلول الدفع عبر الهاتف، والتحويلات المالية الدولية وأدوات إدارة المحافظ الاستثمارية عن طريق الانترنت.

5. تقديم الخدمات المالية بهيكلية ومنهجية وآلية جديدة، مما يجعلها أسرع وأرخص وأكثر أمانًا وشفافية. ومما لا بد من الإشارة إليه أن البنوك تسعى إلى استخدام التكنولوجيا المالية لتحقيق جملة من الأهداف، ألا وهي:¹

1. **تحسين الأداء:** حيث أن البنوك تعمل في بيئة تمتاز بالمنافسة الشديدة، فهي تسعى للحفاظ على قوتها التنافسية ونموها وبقاءها، وهذا يستدعي منها أن تستمر في تحسين أدائها وتطويره بما يتناسب ومتطلبات الواقع، ومتطلبات البيئة التنافسية؛ وبما أن العالم يشهد ثورة تكنولوجية مالية تسعى البنوك بمختلف أنواعها إلى مواكبة هذا التطور، وأن يتم عكسه على عملياتها المصرفية والتمويلية؛ وذلك من أجل المحافظة على عملائها واستقطاب عملاء جدد تلبي حاجاتهم ورغباتهم، واكتساب مزايا تنافسية اضافية وزيادة حصتها السوقية.

2. **الفاعلية:** تسعى البنوك الآن إلى تقديم خدمات ذات امتيازات عالية بأقل التكاليف وأقل مجهود، فهي تسعى إلى تطوير خدماتها لتصبح ذات دقة وجودة عالية، بالإضافة إلى سهولة ويسر تلقيها من قبل العملاء، وبأقصى سرعة ممكنة.

¹ عبد الله حسن طعمانة، "التكنولوجيا المالية في الأعمال المصرفية"، نفس المرجع، ص 07.

3. التوسع: تهدف البنوك من وراء استخدام التكنولوجيا المالية إلى توسيع قاعدة عملائها، وزيادة حصتها السوقية؛ وذلك من خلال تحويل خدماتها التقليدية إلى خدمات إلكترونية، وهذا يتيح للعملاء إمكانية القيام بخدماتهم البنكية دون الحاجة إلى الذهاب للبنك، وهذه الميزة تعني إمكانية ممارسة البنوك نشاطها في مختلف الأماكن والأوقات.

4. خفض التكاليف: يسهم استخدام التكنولوجيا المالية في العمليات المصرفية إلى خفض النفقات والتكاليف وخاصة الإدارية منها، فهي لم تعد بحاجة إلى إنشاء فروع أكثر؛ بسبب تقديم خدمات إلكترونية، كما أنها استطاعت التقليل من الأيدي العاملة لديها، وهذه تعتبر ميزة للبنوك وسلبية للمجتمع.¹

5. تسهم التكنولوجيا المالية في مساعدة البنوك على الترويج للخدمات البنكية الجديدة والمتنوعة وتسويقها بأقل تكلفة ممكنة وبسرعة أكبر. كما تخفف من ضغوط العمل على موظفي البنوك الإسلامية، من خلال توفير خدمات إلكترونية تتيح للعميل القيام بعمليات السحب والإيداع وإنشاء الحسابات المصرفية عن بُعد، دون الحاجة إلى الذهاب إلى الفرع.

ثانياً: مخاطر التكنولوجيا المالية

تتعدد التحديات والتهديدات المرتبطة بتوظيف التقنيات الحديثة في القطاع المالي، وهو ما دفع السلطات النقدية والمؤسسات المالية الدولية، بالإضافة إلى الهيئات المعنية بالأمن السيبراني، إلى التحذير من مجموعة من المخاطر الجوهرية التي يجب إدارتها لضمان استقرار المعاملات عبر الإنترنت، وتتمثل أبرز هذه المخاطر فيما يلي:

¹ عبد الله حسن طعامنة، "التكنولوجيا المالية في الأعمال المصرفية"، نفس المرجع، ص 07.

1. **مخاطر أمن معلومات المستخدم:**¹ تعتمد الخدمات المالية التي تقدمها منصات الفينتك بشكل كبير على التكنولوجيا الرقمية، إذ تؤثر سرية وموثوقية وأمن التكنولوجيا الرقمية بشكل مباشر على جودة الخدمات المالية وأمن المستخدمين، ويتم من خلال ظاهرة الاحتيال المالي وتسريب معلومات العملاء بإلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه لمعلومات المستخدم وممتلكاته وكذلك يؤثر أيضاً على استقرار السوق المالية بأكملها.
2. **خطر الطرف الثالث:** ينشأ عند تفويض البنك لشركات التكنولوجيا المالية لتقديم خدمات باستخدام بياناته نيابة عنه، مما يعرض تلك البيانات لاحتمالات الاختراق أو سوء الاستخدام.
3. **مخاطر الائتمان عبر الفينتك:** ترتبط بالإقراض والاقتراض عبر منصات مثل P2P والتمويل الجماعي، وهو ما قد يضعف معايير الإقراض ويزيد المخاطر الائتمانية والنظامية على استقرار القطاع المالي.
4. **خطر المساس بالاستقرار المالي:** ينتج عن عدم انسجام الأطر القانونية والتنظيمية العابرة للحدود في مجال التكنولوجيا المالية، وما يترتب على ذلك من صعوبات في حماية البيانات وضعف في الرقابة على أطراف أجنبية.
5. **مخاطر ضعف الوعي والرقابة:** تعكس نقص معرفة المستخدمين والممولين بتعاملات الفينتك، وضعف الرقابة والكوادر المتخصصة، مما يحد من القدرة على تقييم المخاطر، واستخدام التكنولوجيا المالية بشكل آمن وفعال لخدمة التنمية.
6. **مخاطر الاحتكار وقتل المنافسة:** بمجرد إقامة نظام بيئي مقيد، يصبح المجال ضيقاً أمام المنافسين المحتملين لبناء منصات بديلة، مما يمكن المنصات المهيمنة من تعزيز مكانتها عبر رفع حواجز الدخول، واستغلال قوتها السوقية والشبكات الخارجية لزيادة تكلفة تغيير المستخدم لها، أو لاستبعاد المنافسين من السوق.

¹ محمد توجيل وعبد العزيز طيبة، "مخاطر التكنولوجيا المالية وإدارتها في القطاع المصرفي - دراسة تنظيمية واحترافية"، مجلة الاقتصاد والمالي (JEF)، المجلد 08، العدد 02، 2022، ص 189.

كما أن زيادة الإنفاق على إجراءات الأمن والحماية قد يؤثر على أداء المؤسسات المالية من خلال استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة، وعليه يجب على المؤسسات المالية الموازنة بين استراتيجياتها لاستخدامات التكنولوجيا المالية وإدارة مخاطرها مع محيطها الاستثماري¹.

7. **مخاطر أنظمة التشغيل ومنصات التكنولوجيا المستخدمة لقنوات الدفع الرقمية** على غرار محطة الخدمة الذاتية SST ، والخدمات المصرفية عبر الانترنت وتطبيقات أجهزة الجوال ... هذا بسبب الاعتماد الكبير على التكنولوجيا المالية في البنى التحتية للسوق المالية والمصارف، والعلاقة المتبادلة في تعاملاتها مع أطراف متعددة محليا ودوليا، هو ما يزيد من تعقيد تعرض القطاع إلى الهجوم او الخطر الالكتروني.

8. **الخطر السيبراني:**

يؤدي التوسع في الخدمات القائمة على التكنولوجيا المالية إلى زيادة فرص القرصنة وتزايد مخاطر الأمن السيبراني الذي أصبح مصدر تهديد للاستقرار المالي، حيث تضاعف عدد الهجمات السيبرانية ثلاث مرات على مدار العقد الماضي لاسيما في ظل انخفاض تكلفة أدوات القرصنة التي أضحت أكثر سهولة وأشد قوة، مما يتيح للقراصنة ذوي المهارات المحدودة إلحاق ضرر أكبر مقابل نسبة ضئيلة من التكلفة السابقة، وفي هذا الإطار أشار تقرير لمجلس الاستقرار المالي صدر في شهر أبريل 2020 أنه: "إذا لم يتم احتواء أي حادثة إلكترونية كبيرة بشكل سليم، فقد تحدث اضطرابات خطيرة في الأنظمة المالية، بما في ذلك البنية التحتية المالية الحيوية، مما يؤدي إلى تداعيات أوسع على الاستقرار المالي".

وتكون التكاليف الاقتصادية المحتملة لهذه الأحداث هائلة، كما قد يكون الضرر كبيرا على اطمئنان الجمهور وثقته، وتزداد مخاطر عدم استقرار النظام المالي العالمي وتهديدات الأمن السيبراني في ظل تسارع التحول الرقمي وارتفاع الطلب على الخدمات المالية الرقمية نظرا لاشتداد المنافسة بين البنوك وشركات التكنولوجيا، واتجاه بعض

¹ محمد توجيل وعبد العزيز طيبة، "مخاطر التكنولوجيا المالية وإدارتها في القطاع المصرفي - دراسة تنظيمية واحترافية"، نفس المرجع، ص 190.

البنوك المركزية عبر مختلف دول العالم إلى الاعتراف بالعملات المشفرة ودعم اصدار العملات الرقمية وتحديث نظم الدفع وعليه فإنه غالبا ما تستهدف الهجمات السيبرانية إحداث الاضطراب في النظام المالي، فقد أدت عملية القرصنة التي تعرضت لها أكبر شبكتين للأموال المحمولة في أوغندا إمتي إنوايرتل في أكتوبر 2020، إلى تعطيل كبير في معاملات الخدمات لمدة أربعة أيام.¹

¹ لطرش ذهبية، "دراسة تحليلية لفرص ومخاطر التكنولوجيا المالية على الاستقرار المالي"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 08، العدد 01، مارس 2023، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، ص 830.

المبحث الثاني: الشبابيك الإسلامية في الجزائر وعلاقتها بالتكنولوجيا المالية

يُعدّ اعتماد الشبابيك الإسلامية داخل البنوك التقليدية في الجزائر إحدى أهم الآليات العملية لتفعيل الصيرفة الإسلامية واستقطاب الأموال الموجودة خارج المنظومة المصرفية، مع الالتزام بأحكام الشريعة في إطار قانوني منظم يقوده نظام بنك الجزائر رقم 02-20. ومع التسارع الكبير في تبني التكنولوجيا المالية، برزت الحاجة إلى توظيف حلول رقمية متوافقة مع الضوابط الشرعية لتطوير المنتجات والخدمات المقدمة عبر هذه الشبابيك، بما في ذلك التمويل والاستثمار والخدمات الإلكترونية، وهو ما يطرح في الوقت نفسه تحديات تنظيمية وتقنية تستدعي دراسة علاقة الشبابيك الإسلامية بالتكنولوجيا المالية وآثارها على جودة وكفاءة الخدمة المصرفية.

المطلب الأول: مفهوم الشباك الإسلامي وإطاره القانوني في الجزائر

تعتبر الشبابيك الإسلامية في الجزائر آلية استراتيجية لتفعيل الصيرفة الإسلامية داخل البنوك التقليدية، حيث توفر خدمات متوافقة مع الشريعة بضمان استقلالية تنظيمية ومحاسبية. وقد أطر المشرع الجزائري هذا النشاط بنصوص قانونية، أبرزها نظام 02-20¹ والقانون النقدي والمصرفي 09-23²، لضمان شفافية المعاملات وهيكلتها تحت إشراف هيئات شرعية مختصة.

الفرع الأول: مفهوم الشباك الإسلامي وخصائصه مقارنةً بالبنوك الإسلامية المستقلة

أولاً: مفهوم الشباك الإسلامي

يقصد بالشبابيك الإسلامية (Islamic windows) تقديم خدمات مالية إسلامية من خلال وحدة أو قسم داخل البنك التقليدي، ويقصد أيضاً بالنوافذ الإسلامية قيام المصارف التقليدية بتخصيص جزء أو حيز في مقارها

¹ نظام رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

² القانون 09-23 المؤرخ في 3 ذي الحجة 1444 الموافق لـ 21 يونيو 2003 المتضمن القانون النقدي والمصرفي، جريدة رسمية، العدد 43، الصادر في 27 يونيو 2023، ص 4.

الرئيسية أو في فروعها التقليدية، تكون متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها، هدفها تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي حتى لا يتحول إلى التعامل مع المصارف الإسلامية، وتكون تلك النوافذ متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها.¹

وأول من جاء بفكرة النوافذ الإسلامية هي المصارف التقليدية الغربية في الدول الغربية غير الإسلامية، فقد قامت باستحداث هذه النوافذ وذلك بعد أن ازداد عدد العملاء من الجاليات الإسلامية الذين يتمتعون التعامل بالمعاملات المصرفية المعتمدة على سعر الفائدة ويرغبون في التعامل بالمعاملات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن ثم انتشرت فكرة النوافذ الإسلامية في العديد من الدول المسلمة أيضاً مثل مصر والسعودية والأردن والإمارات وغيرها من الدول.²

يتوسع بعض الباحثين في مفهوم النوافذ الإسلامية ليشمل كافة الأنشطة والخدمات المتوافقة مع الشريعة التي تقدمها المؤسسات المصرفية التقليدية. وفي هذا السياق، يوضح الباحث رضا الخلفي أن هذه النوافذ تتخذ أنماطاً تشغيلية متنوعة؛ بدءاً من طرح محافظ وصناديق استثمارية إسلامية، مروراً بفتح حسابات ادخار واستثمار تدار وفق الضوابط الشرعية، وصولاً إلى تخصيص فروع مستقلة بالكامل لتقديم المعاملات الإسلامية.

ثانياً: خصائصه

نفرد النوافذ الإسلامية داخل المنشآت المصرفية التقليدية بمجموعة من السمات الجوهرية التي تمنحها خصوصية تشغيلية وهيكلية، وتفصلها عن الأقسام التقليدية الأخرى، وتتجلى أبرز هذه الخصائص فيما يلي:

¹ فاروق العاني، "دراسة في أسباب تحول المصارف التقليدية نحو النموذج الإسلامي"، مجلة إسراء الدولية الإسلامية، المجلد الثالث، العدد الثاني، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، ماليزيا، 2012، ص 101.

² مريم رستم، "تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية"، نموذج مقترح التطبيق على المصارف السورية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014، ص 27.

1. طبيعة عمل النوافذ الإسلامية: وجميع الأنشطة التي تقوم بها حيث يراعى فيها أن تكون متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية أما النوافذ الأخرى التقليدية فإن طبيعتها عملها يقوم أساساً على الفائدة الربوية.
2. تخضع النوافذ الإسلامية لمراقب شرعي أو هيئة رقابة شرعية وهذا غير وارد بالنسبة للنوافذ التقليدية.
3. تتمثل أهم صيغ وأساليب الاستثمار والتمويل في النوافذ الإسلامية في المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة بينما يقتصر الأمر في النوافذ التقليدية على صيغة واحدة وإن اختلفت صورها وهي القروض الربوية.
4. حسابات الاستثمار في النوافذ الإسلامية تتضمن تنظيم العلاقة بين النوافذ الإسلامية والعميل على أساس عقد المضاربة الشرعية أما في النوافذ التقليدية فالعلاقة بين الفائدة والعميل هي علاقة دائن ومدين.
5. عند حاجة النافذة الإسلامية لأي تمويل يقوم البنك الرئيسي بإيداع وديعة استثمارية لديه على أن تكون خاضعة للربح والخسارة مثله في ذلك كأي مودع آخر.
6. عدم وضوح آلية اختيار الهيئة الشرعية للنوافذ الإسلامية: إذا كانت الآلية التي وضعها المشرع في تعليمات المصارف الإسلامية تبدو أكثر وضوحاً وشفافية من قريناتها في الدول الأخرى بالنسبة لتكوين الهيئة الشرعية بالمصرف الإسلامي المستقل، فإن هذه الآلية يلفها الغموض عندما يتعلق الأمر بإنشاء هيئة الرقابة الخاصة بالنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية.¹
7. إنها تشكل سبباً للمزاوجة في المصرف الحكومي التقليدي بين خدمات الصيرفة الإسلامية التي تقدمها النافذة الإسلامية وخدمات الصيرفة التقليدية التي تقدمها بقية الأقسام والشعب الأخرى: إنها تمثل وسيلة جذب عملاء جدد الذين يرغبون في الاستفادة من خدمات النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية.

¹ أحمد خلف حسين الدخيل، "النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية"، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 2، 2013، ص 61-63.

الفرع الثاني: نظام بنك الجزائر رقم 20-02 وأحكامه الجوهرية

نظام بنك الجزائر¹ رقم 20-02، المؤرخ في 15 مارس 2020، هو النص التنظيمي الأساسي الذي ينظم العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، ويُعدّ المرحلة الأكثر تقدماً في تأطير الصيرفة الإسلامية في التشريع البنكي الجزائري.

أولاً: المنشأ والهدف القانوني للنظام

صدر النظام 20-02 في إطار قانون 20-02² المتعلق بالمؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية، ويهدف إلى:

- إرساء أطر تشريعية واضحة لعمل المصارف والشبابيك الإسلامية أو الإسلامية داخل البنوك التقليدية.
- حماية المتعاملين والمستفيدين من المنتجات الإسلامية عبر ضبط العقود، وضمان عدم اعتماد الفائدة الربوية، واعتماد مبدأ اقتسام الربح والخسارة. كما ألغا هذا النظام سابقه "النظام 18-02" الذي لم يطبق فعلياً، ليُسهم في تجاوز حالة التآرجح القانوني التي كانت تطبع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

ثانياً: تعريف الصيرفة الإسلامية والعملات البنكية الموضوعة ضمنها

ينص النظام 20-02³ على أن المعاملات البنكية التطبيقية للصيرفة الإسلامية هي تلك التي لا تقوم على الفائدة الربوية، بل تبنى على مبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى أساس اقتسام الربح والخسارة بين البنك والعميل.

¹ بنك الجزائر، النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها، 2020.

² النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

³ النظام رقم 20-02، مرجع سابق.

- يُعرّف البنك الإسلامي أو الشباك الإسلامي بأنه كيان يُمارس العمليات البنكية وفق مبادئ الشريعة، مع تطبيق صيغ تمويلية بديلة مثل المضاربة، المشاركة، المرابحة، الإجارة، وغيرها.
- يُشترط أن تكون جميع العمليات الخاضعة للنظام خالية من الربا، والغَرَر المفرط، والقمار، والتعامل في المحرّمات (مثل السلاح، المشروبات الكحولية، الخ).

ثالثا: الضوابط التنظيمية والرقابية الجوهرية

يتضمن النظام جملة من الأحكام التنظيمية التي تُعدّ "جوهرية" من حيث ترشيد عمل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية:

أ. هيكلية الأصول والالتزامات:

- يشترط أن يُدرّج جانب مهم من أصول البنك أو الشباك في شكل استثمارات قائمة على ملكية حقيقية أو حقوق ملكية (عقود مشاركة، مضاربة، مرابحة للبيع، إجارة... إلخ).
- يُحدّد إطار رقابي لضمان نسبة كافية من الأصول مطابقة للشريعة، وبُعد الأصول والالتزامات عن الأدوات الربوية أو المخاطر المفرطة.

ب. هيئات الرقابة الشرعية:

يفرض النظام على البنك أو الشباك الإسلامي إنشاء هيئة رقابة شرعية (أو مكتب رقابة شرعية) مكوّنة من علماء أو خبراء شرعيين مؤهلين، تُكلّف بـ:

- مراجعة صيغ العقود والمنتجات.
- إصدار الأحكام الشرعية حول مدى مطابقتها للشريعة.
- إصدار تقارير دورية تُرفع إلى إدارة البنك وإلى بنك الجزائر عند الاقتضاء.

ج. الشفافية والافصاح للمتعاملين:

- ينص النظام على وجوب إطلاع العميل على طبيعة الصيغة التمويلية، وطريقة احتساب الأرباح، ونسبة المخاطرة، وطبيعة الضمانات، بشكل واضح وشفاف.
- يُشترط الكشف عن مدى التزام البنك أو الشباك بالمعايير الشرعية والتنظيمية، بما يتيح للمستفيدين اتخاذ قرارات واعية.

رابعاً: آثار النظام على الشبابيك والمصارف الإسلامية

- أوجد النظام 02-20 مناهجاً تنظيمياً أكثر استقراراً لتجربة الذوبان التدريجي للصيرفة الإسلامية داخل البنوك التقليدية عبر الشبابيك الإسلامية، مع تمهيد الطريق لتطورها نحو بنوك إسلامية كاملة.
- ساهم في توحيد صيغ التمويل والمنتجات بين البنوك التي تفتح شبابيك إسلامية، وضبط شروط وضوابط تقديم هذه المنتجات.
 - فتح الباب أمام تطوير أدوات تمويلية جديدة (تمويل المشاريع الصغيرة، تمويل العقار، تمويل المؤسسات الاقتصادية) ضمن إطار قانوني وشرعي واضح، مع إمكانية ربطها لاحقاً بأدوات التكنولوجيا المالية (FinTech) بشرط احترام ذات المبادئ.

المطلب الثاني: المنتجات الإسلامية والتقاطع مع التكنولوجيا المالية

يمكن توظيف نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020 باعتباره الإطار التنظيمي الأساسي للصيرفة الإسلامية في الجزائر، ثم الربط بينه وبين المنتجات الإسلامية الحديثة والتقاطع مع التكنولوجيا المالية (Islamic FinTech) في سياق تطوير الشبابيك الإسلامية وخدماتها.

الفرع الأول: المنتجات التمويلية والاستثمارية المقدمة عبر الشبابيك الإسلامية

أولاً: تمويلات المديونية (صيغ البيوع)

تعتمد الشبائيك الإسلامية بشكل أساسي على صيغ البيوع لتلبية احتياجات العملاء، وتتصدر المراجعة للأمر بالشراء هذه الصيغ؛ وهي تبرز من خلال قيام المصرف بشراء أصل أو سلعة بناءً على مواصفات يحددها العميل، ثم يعيد البنك بيعها له مع إضافة هامش ربح معلوم، ويتم سداد الثمن غالباً على أقساط.¹ كما تبرز صيغة السلم كأداة تمويلية فعالة، حيث يقوم البنك بدفع ثمن السلعة حالاً للمنتج (مثل المزارع أو المصنع) على أن يستلم البضاعة في تاريخ مستقبلي، مما يوفر سيولة نقدية فورية للمنتج تساعد في عملية الإنتاج.² إلى ذلك، تقدم الشبائيك البيع الآجل الذي يتيح للعميل استلام السلعة فوراً مع تأجيل دفع الثمن، وصيغة القرض الحسن التي تهدف إلى مساعدة الحالات الاجتماعية الطارئة دون تقاضي أي فوائد.³

ثانياً: صيغ الاستثمار (المشاركة في الأرباح)

تنتقل الشبائيك الإسلامية من دور المداين إلى دور الشريك عبر صيغ الملكية، وأهمها التمويل بالمشاركة؛ حيث يسهم البنك والعميل معاً في رأس المال وفي إدارة المشروع، وتوزع الأرباح بينهما حسب الاتفاق، بينما يتحمل كل طرف من الخسارة بقدر مساهمته في رأس المال.⁴ وتتفرع عنها المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك، وهي وسيلة تمويلية تتيح للعميل تملك المشروع تدريجياً عبر شراء حصة البنك من الأرباح المحققة.⁵ كما تعتمد الشبائيك على المضاربة، وهي شراكة بالجهد والمال، حيث يقدم البنك التمويل الكامل (رب المال) ويقدم العميل خبرته

¹ نهار حسام ونوح أحمد، الشبائيك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمارات، مذكرة ماستر، المركز الجامعي مغنية، 2021-2022، ص 30.

² رشيد محمود عبد الكريم، الشامل في عمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، عمان، 2007، ص 40.

³ سمحان حسين محمد، العمليات المصرفية الإسلامية، مطابع الشمس، عمان، ص 98.

⁴ شلهوب علي محمد، شؤون النقود وأعمال البنوك، شعاع للنشر والعلوم، حلب، 2007، ص 435.

⁵ أبو بكر شريط، النظام القانوني للبنوك الإسلامية، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، 2017، ص 276.

(المضارب)، وفي حال تحقق ربح يوزع حسب النسبة المتفق عليها، أما في حالة الخسارة المالية فيتحملها البنك وحده كونه صاحب رأس المال.¹

الاستقلال المالي والرقابة الشرعية

تتميز المنتجات المقدمة عبر الشبائيك الإسلامية بخصوصية تنظيمية، إذ تلتزم البنوك التقليدية التي تفتح هذه الشبائيك بضرورة الفصل التام بين الموارد المالية للشباك الإسلامي والبنك الأم لمنع اختلاط الأموال "الربوية" بالأموال "الحلال".² ويخضع تصميم هذه المنتجات لإشراف هيئة رقابة شرعية متخصصة، تتولى مطابقة العقود والعمليات مع أحكام الفقه الإسلامي، لضمان شرعية المعاملات الاستثمارية والتمويلية المقدمة للجمهور.³

الفرع الثاني: التكنولوجيا المالية الإسلامية (Islamic FinTech) ومدى توافقها مع الشريعة

أولاً: التكنولوجيا المالية كآلية رقمية للشبائيك الإسلامية

تُعد التكنولوجيا المالية الإسلامية تطوراً رقمياً لفكرة الشبائيك الإسلامية التي أُنشئت في الأصل كـ "بنية أولى لبنك إسلامي مصغر" داخل البنوك التقليدية، حيث تهدف هذه التقنيات إلى تحقيق غاية الشبائيك ذاتها وهي استقطاب وتجميع المدخرات التي تقع خارج النظام المصرفي التقليدي بسبب التحفظات الشرعية.

وتعمل هذه المنصات الرقمية على تعزيز الشمول المالي من خلال توفير خدمات مصرفية تتوافق مع عقيدة ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهو ما يدعو إليه الباحثون كضرورة لجذب شريحة رجال الأعمال والمودعين الراغبين في المعاملات الحلال.⁴

¹ وحيد أحمد زكرياء، دليكم إلى العمل المصرفي، دار البرق، حلب، 2010، ص 276.

² نهار حسام ونوح أحمد، الشبائيك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمارات، نفس المرجع، ص 22.

³ حسين شحاتة، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مكتبة التقوى، القاهرة، 2006، ص 148.

⁴ حسين شحاتة، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، نفس المرجع، ص 148.

ثانياً: تعزيز الشفافية ونفي الغرر عبر التقنيات الحديثة

يتحقق التوافق مع الشريعة في التكنولوجيا المالية من خلال قدرة التقنيات الحديثة (مثل البلوكشين) على تطبيق مبدأ "الشفافية" المطلقة ومنع "الغرر" أو الجهالة في العقود، وهو ضابط شرعي جوهري أكدت عليه الدراسات المصرفية الإسلامية.¹ إن استخدام العقود الرقمية يضمن توثيق كافة تفاصيل المعاملة التمويلية بشكل دقيق، مما يمنع النزاعات ويحقق شروط البيوع الشرعية مثل "المراوحة" و"السلم" التي تتطلب تحديداً دقيقاً للثمن والسلعة وآجال التسليم.

ثالثاً: رقمنة المشاركة الاستثمارية ومبدأ الغنم بالغرم

تسمح التكنولوجيا المالية بتفعيل صيغ الاستثمار القائمة على الملكية مثل المشاركة والمضاربة عبر منصات التمويل الجماعي، حيث يتم الربط تقنياً بين صاحب المال والمستثمر. وتتوافق هذه المنصات مع الشريعة عندما تلتزم بمبدأ "الغنم بالغرم"، أي تقاسم الأرباح والخسائر، وهو الأساس الذي يفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي القائم على الفائدة الثابتة. كما تضمن هذه التقنيات توجيه الاستثمارات نحو مشاريع إنتاجية حقيقية وبعيدة عن الأنشطة المحرمة، مع توزيع العوائد بنسب مئوية من الربح المحقق وليس من أصل رأس المال.²

الفرع الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تطوير خدمات الشبابيك الإسلامية وتحدياتها

تطوّر الشبابيك الإسلامية في الجزائر بطبيعتها "بنك إسلامي مصغر" داخل البنوك التقليدية إلى أن أصبحت بحاجة إلى دمج التكنولوجيا المالية لتحسين الجودة، وتوسيع نطاق الولوج إلى الخدمات، وتخفيض التكاليف التشغيلية.

تُساهم التكنولوجيا المالية في:

¹ رشيد محمود عبد الكريم، الشامل في عمليات المصارف الإسلامية، نفس المرجع، ص 40.

² وحيد أحمد زكرياء، دليلك إلى العمل المصرفي، نفس المرجع، ص 276.

- تطوير منصات رقمية لعرض المنتجات الإسلامية (التمويل، التأمين التكافلي، الاستثمار) وحساب المرباحات الشرعية تلقائياً.

- تحسين سرعة إنجاز التمويل، وتقديم خدمات مصرفية إسلامية عبر الهاتف والإنترنت، مع تطوير نماذج تمويل جماعي متوافقة مع الشريعة.

أما التحديات فهي:

- غياب إطار تنظيمي متكامل لـ FinTech الإسلامية في الجزائر، مع وجود فجوة بين النظام 02-20 (الذي يركز على الشبائيك والبنوك التقليدية) ومتطلبات البيئة الرقمية الجديدة.

- الحاجة إلى تطوير كفاءات رقمية وشرعية في آن معاً (فرق مختصة في التكنولوجيا المالية ومراجعين شرعيين ملمين بالعقود الرقمية)، وضمان أمن البيانات، وحماية المستهلك الإسلامي من المنتجات "شبه المطابقة" شرعياً.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة وموقع هذه الدراسة منها

الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

ظهرت في السنتين الأخيرتين في الجزائر عدة دراسات جامعية وبحوث مراكزية تتناول الصيرفة الإسلامية والشبائيك وفق النظام 02-20، مثل:

- الدراسة الأولى/ "واقع توطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء النظام 02-20 والتعليم 20-03" حيث اتجهت الجزائر نحو توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية، من خلال السماح بفتح نوافذ إسلامية أقرها نظام بنك الجزائر من خلال النظام 02-20 الذي ألغى بدوره النظام 02-18. وتهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على الصيرفة الإسلامية من خلال الوقوف على تحديات تطبيقها ومتطلبات نجاحها، وكذلك إبراز دور النوافذ الإسلامية في تعزيز كفاءة البنوك التقليدية الجزائرية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه يمكن للصيرفة

الإسلامية أن تلعب دورا كبيرا في الاقتصاد الجزائري، شرط العمل على إزالة كل العقبات التي تعيق هذا التحول وخاصة قانون النقد والقرض الذي وضع على مقاس البنوك التقليدية ولم يراعي خصوصية المصرف الإسلامي. وأظهرت النتائج أيضا أن النوافذ الإسلامية تشكل مدخل استراتيجي لتحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

الدراسة الثانية/ "شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر"
التي تهدف إلى تقديم الخيار المناسب لإشكالية تمويل الاقتصاد الوطني نتيجة الضغوط المالية المتوقعة، خاصة في ظل استبعاد الحكومة خيار الدين الخارجي وخيار التمويل غير التقليدي، مما يفرض اللجوء إلى خيار تفعيل الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري لتعزيز القدرة على استقطاب الموارد المالية. وقد خلصت الدراسة إلى أن شبابيك الصيرفة الإسلامية تسمح للنظام المصرفي باستقطاب الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية وهي أكثر سلامة وضماناً من الممارسات البنكية الكلاسيكية، وأوصت الدراسة بضرورة وجود هيئة رقابة شرعية للشبابيك الإسلامية لضمان تماشي منتجاتها مع الشريعة الإسلامية من أجل كسب ثقة الزبائن. الكلمات المفتاحية: شباك الصيرفة الإسلامية؛ استقطاب الموارد المالية؛ نظام مصرفي جزائري
هذه الدراسات تتناول بشكل رئيسي الجانب التنظيمي والاقتصادي للشبابيك، مع تركيز محدود على الأبعاد التكنولوجية والرقمنة.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسات السابقة باللغة الأجنبية (أو ذات الأجزاء المنشورة/المترجمة بالإنجليزية) التي تتناول استخدامات التكنولوجيا المالية في المصارف والشبابيك الإسلامية في الجزائر ما تزال محدودة، لكن هناك مقالات وأبحاث ميدانية تتناول الموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر.

الدراسة الأولى/ بعنوان "Reality of the use of financial technology in Islamic

banks – a case study of Al Salam Bank Algeria" (2025) نُقِّدَ بالفرنسية/الإنجليزية وتُحَلَّل

واقع اعتماد التكنولوجيا المالية في أحد أهم البنوك الإسلامية الجزائرية (بنك السلام الجزائر)، وتبين أن: استخدام FinTech ساهم في تحسين أداء البنك، وزيادة جاذبية منتجاته الإسلامية، بفضل منصات رقمية وحلول تمويلية مبتكرة. تبرز الدراسة تحديات تنظيمية وبنية تحتية وضعيفة، مع تأكيد ضرورة تعديل الإطار التنظيمي للتوافق مع تحول الصيرفة الإسلامية إلى رقمية.

الدراسة الثانية/ دراسة جزائرية منشورة ب Abstract إنجليزي "The role of financial

technology in improving the performance of Islamic banks: a case

study" (2025) تبين أن بعض البنوك الإسلامية الجزائرية تستخدم بالفعل الخدمات الإلكترونية (البنك

الإلكتروني، التطبيقات المصرفية، منصات التمويل الرقمي) بهدف تقليل التكاليف، ورفع جودة الخدمة، وزيادة رضا الزبون. تقترح الدراسة توسيع الاعتماد على التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر، مع تدعيم البنى التحتية وتطوير الكفاءات الرقمية والشرعية معاً.

مقالة علمية بعنوان "Islamic FinTech in Algeria: Reality and Challenges" : تُقدّم عربياً

مع Abstract إنجليزي، وتتناول: واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر، وعلاقتها بتطور البنوك الإسلامية. تنبّه إلى أن التحديات تشمل قصور البنية التقنية والتنظيمية، وغياب معيار خاص للتكنولوجيا المالية الإسلامية رغم بداية بعض التجارب في البنوك الإسلامية.

الفرع الثالث: أوجه الاتفاق والاختلاف وما تضيفه هذه الدراسة

تساهم الدراسات السابقة، سواء العربية أو الأجنبية، في تأصيل الفكرة العامة حول إمكانية الاستفادة من الصيرفة الإسلامية والشبابيك كمفاتيح لتطوير النظام المصرفي الجزائري، وتعزيز استقطاب الموارد وتمويل الاقتصاد الوطني، إلا أن تركيزها يتجه في أغلب الأحيان نحو الأبعاد التنظيمية والاقتصادية، مع تهميش نسبي للبعد التكنولوجي والرقمنة.

أولاً: أوجه الاتفاق بين الدراسات السابقة وهذه الدراسة

تتفق الدراسات العربية التي تناولت توطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر (مثل "واقع توطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء النظام 02-20 والتعليمة 03-20" و "شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر") مع منهجية هذه الدراسة في افتراض أن:

- الشبابيك الإسلامية تُعدّ مدخلاً استراتيجياً لتحويل البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية، وبوصل حر بين النظام المصرفي الرسمي والاقتصاد الوطني، بشرط وجود معيار تنظيمي خاص يراعي خصوصية المصرف الإسلامي.

- فعالية الصيرفة الإسلامية في الجزائر مرتبطة بإزالة العراقيل القانونية والتنظيمية (وخاصة مقتضيات قانون النقد والقرض التي وُضعت في الأصل على مقياس البنوك التقليدية) وتعزيز الشفافية ومصادقية المنتجات أمام الزبائن.

كما تتوافق الدراسات الأجنبية التي تناولت "واقع استخدام التكنولوجيا المالية في البنوك الإسلامية" و "دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء المصارف الإسلامية" مع هذه الدراسة في اعتبار أن:

- استخدام التكنولوجيا المالية (FinTech) في البنوك الإسلامية يُساهم في تحسين الأداء، وتقليل التكاليف، ورفع جودة الخدمات، وزيادة رضا المتعاملين، شرط تدعيم البنية التحتية الرقمية والتنظيمية.

- التحديات المشتركة تشمل ضعف البنية التقنية والتنظيمية، وغياب معايير واضحة للتكنولوجيا المالية الإسلامية، ما يقتضي تطوير إطارات تشريعية ورقابية خاصة بالخدمات الرقمية الإسلامية.

ثانياً: أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة وهذه الدراسة

تكمن أبرز أوجه الاختلاف في:

- تركيز الدراسات العربية المذكورة على الجوانب التنظيمية والاقتصادية لعمل الشبابيك الإسلامية داخل البنوك التقليدية، مع تناول محدود جداً للتطبيقات الرقمية ودور FinTech في تطوير خدمة هذه الشبابيك، بينما تُركّز هذه الدراسة على الربط بين الشبابيك الإسلامية واستخدامات التكنولوجيا المالية لفحص تأثير الرقمنة على جودة الخدمات، وسرعة التمويل، وتوسيع الشمول المالي الإسلامي.

- أن الدراسات الأجنبية أفردت تحليلها في الأغلب للبنوك الإسلامية الكاملة (مثل بنك السلام الجزائري)، أو لـ FinTech الإسلامية عموماً في الجزائر، في حين تُخصص هذه الدراسة لتحليل الشبابيك الإسلامية داخل البنوك التقليدية، مع تقييم مدى استعدادها ومستوى اعتمادها على أدوات التكنولوجيا المالية (البنوك الإلكترونية، التطبيقات المصرفية، منصات التمويل الرقمي، وتقنيات الدفع غير النقدية الإسلامية).

ثالثاً: ما تضيفه هذه الدراسة للإطار العلمي

تمثل هذه الدراسة إضافة مميزة في السياق الجزائري من خلال:

- ملء الفراغ التحليلي المتعلق بالربط بين صيغة "الشبابيك الإسلامية" وبين التطور الذي عرفته التكنولوجيا المالية في الجزائر، خاصة في سياق محدودية الدراسات التي تناولت هذا التقاطع بصيغة ميدانية منظمة.
- تقديم تحليل مركّز على استخدامات FinTech في الشبابيك من خلال دراسة الواقع العملي لبعض البنوك التقليدية التي تفتح نوافذ إسلامية، وتشخيص مصاعب البنية التقنية والتنظيمية، واقتراح سلسلة توصيات عملية لبنك الجزائر، والبنوك، وصناع القرار لتعزيز تطوير خدمات أصحاب الصيرفة الإسلامية رقمياً مع الحفاظ على متطلبات الشريعة والرقابة الشرعية.

بهذا المعنى، لا تقتصر هذه الدراسة على تأكيد ما سبق التوصل إليه من أن الشبابيك الإسلامية يمكن أن تُسهم في تطوير النظام المصرفي الجزائري، بل تُضيف بُعداً تكنولوجياً ورقمناً عملياً يُساهم في توضيح كيف

يمكن لاستخدام التكنولوجيا المالية أن يُسَخَّر لخدمة الشبابيك الإسلامية في الجزائر، في إطار توازن بين المتطلبات الشرعية، والتنظيمية، والاقتصادية.

خلاصة الفصل الأول:

يسهم الفصل الأول في تأسيس الإطار المفاهيمي والنظري اللازم لفهم موضوع الدراسة حول "استخدامات التكنولوجيا المالية في الشبابيك الإسلامية في الجزائر"، من خلال توضيح مفهوم التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها في القطاع المصرفي، وربطها بواقع الشبابيك الإسلامية في الجزائر وأبعاد تطورها.

تُظهر الدراسة أن التكنولوجيا المالية تمثل بُعداً جديداً في تطور الخدمات المالية، يعتمد على أدوات رقمية مثل الدفع الإلكتروني، والمحافظ الرقمية، وتقنية البلوكتشين، والعقود الذكية، والتي تُحسِّن الكفاءة وتُوسع الشمول المالي، لكنها تُثير مخاطر تتعلق بالأمن السيبراني والتنظيم والرقابة تستوجب ضبطاً دقيقاً.

أما الشبابيك الإسلامية في الجزائر، فهي نموذج انتقالي مهم لتوطين الصيرفة الإسلامية داخل البنوك التقليدية، وفق إطار قانوني يركز على نظام بنك الجزائر رقم 20-02، الذي يُنظِّم المنتجات الإسلامية وضوابط الرقابة الشرعية والشفافية. وتُبرز الدراسات السابقة، العربية والأجنبية، قدرة التكنولوجيا المالية على تحسين أداء الشبابيك والبنوك الإسلامية، لكنها تتركز غالباً على البنوك الإسلامية الكاملة أو على التكنولوجيا المالية الإسلامية بصفة عامة، مع قدر محدود من التناول التفصيلي للشبابيك داخل البنوك التقليدية.

لهذا تُسهم هذه الدراسة في إثراء فهم هذا الفصل من خلال تأكيد أن التكامل بين الشباك الإسلامي وأدوات التكنولوجيا المالية الإسلامية يُعدّ خياراً استراتيجياً لتطوير النظام المصرفي الجزائري، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز الشمول المالي، شريطة تجاوز تحديات البنية التحتية والتنظيم والكفاءات الشرعية الملمّة بالتكنولوجيا. ويليه ذلك في الفصل القادم تحليل تطبيقي واقعي لاستخدام التكنولوجيا المالية في شبابيك محددة في البنوك الجزائرية.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد:

يعد البنك الوطني الجزائري (BNA) مكانة ريادية بين المؤسسات المالية العمومية، حيث يضطلع بدور جوهري في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتمويل قطاعاته المتنوعة. ومع التحولات المتسارعة التي يمر بها القطاع المصرفي اليوم، يسعى البنك جاهداً لمواكبة هذه التغيرات، لا سيما مع التوجه المتزايد نحو تطوير الصيرفة الإسلامية. من هذا المنطلق، تأتي هذه الدراسة التطبيقية لتسلط الضوء على تجربة البنك في إطلاق الشباك الإسلامي بوكالة غرداية، والتي تهدف إلى تقديم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ إذ نسعى من خلالها إلى تحليل واقع هذه التجربة وتقييم مدى فاعلية التكنولوجيا المالية المعتمدة في تحسين جودة الخدمات وتلبية احتياجات العملاء.

وقد تم تناول هذا الفصل من خلال بحثين رئيسيين:

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري (BNA) – وكالة غرداية.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية وتحليل نتائج المقابلة مع مسؤولي الشباك الإسلامي في بنك BNA – فرع غرداية

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري (BNA) - وكالة غرداية

يعد البنك الوطني الجزائري (BNA) مكانة رائدة في قلب المشهد المصرفي العمومي بالجزائر، حيث يقع على عاتقه دور محوري في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وضخ التمويلات اللازمة لإنعاش مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية. وبسبب هذا الثقل الاستراتيجي، ولأن البنك كان من السباقين إلى تبني نظام الصيرفة الإسلامية عبر فتح شبابيك متخصصة تعمل جنباً إلى جنب مع المنظومة التقليدية، وقع اختيارنا عليه ليكون محط دراستنا الميدانية، وتحديدًا من خلال تسليط الضوء على تجربة الشباك الإسلامي بوكالة غرداية.

من هنا، يفرد هذا المبحث مساحة لتقديم قراءة شاملة للبنك الوطني الجزائري، تبدأ من تتبع نشأته ورصد أهدافه ومهامه، وصولاً إلى تشریح هيكله التنظيمي العام وبنية الشباك الإسلامي داخل الوكالة. نسعى من خلال هذا العرض إلى بناء أرضية معرفية واضحة، تتيح فهم السياق المؤسسي الذي جرت في ظله الدراسة واستيعاب أبعاده المختلفة.

المطلب الأول: لمحة تعريفية عن البنك الوطني الجزائري ونشأته - وكالة غرداية

الفرع الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري

يُعد البنك الوطني الجزائري (BNA) من أقدم المؤسسات المصرفية العمومية في الجزائر وأكثرها أهمية، حيث يلعب دوراً أساسياً في تمويل الاقتصاد الوطني ومرافقة مختلف الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية. جاء إنشاء هذا البنك في مرحلة حساسة من تاريخ الجزائر، تميزت بسعي الدولة إلى بناء نظام مصرفي وطني مستقل بعد الاستقلال، وذلك من أجل التحكم في الموارد المالية وتوجيهها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية¹. ويعتبر البنك الوطني الجزائري مؤسسة مالية عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويخضع

¹. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018 ص 29.

للقوانين والتنظيمات التي تحكم النشاط المصرفي في الجزائر. ويزاول مختلف العمليات البنكية المتعلقة باستقبال الودائع، منح القروض، تمويل المشاريع، تقديم وسائل الدفع، إضافة إلى تقديم الخدمات المصرفية الحديثة للأفراد والمؤسسات. استطاع البنك الوطني الجزائري أن يفرض مكانته داخل القطاع المصرفي الجزائري بفضل شبكة وكالاته المنتشرة عبر مختلف ولايات الوطن إضافة إلى تنوع الخدمات التي يقدمها، سواء في مجال الصيرفة التقليدية أو الصيرفة الإسلامية. يعمل البنك على تحديث خدماته باستمرار لمواكبة التطورات الاقتصادية.¹

الفرع الثاني: نشأة البنك الوطني الجزائري وتطوره

تأسس البنك الوطني الجزائري بموجب الأمر رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966 وذلك في إطار عملية إعادة تنظيم القطاع البنكي بعد الاستقلال. وجاء إنشاء البنك نتيجة رغبة الدولة الجزائرية في استرجاع السيادة الوطنية على القطاع المالي والمصرفي خاصة بعد هيمنة البنوك الأجنبية خلال فترة الاستعمار الفرنسي.²

وفي السنوات الأولى من نشاطه، تمثلت المهمة الأساسية للبنك في تمويل المؤسسات العمومية الكبرى ودعم المشاريع الاقتصادية التي تبنتها الدولة في إطار السياسة الاقتصادية الموجهة، حيث ساهم البنك في تمويل قطاعات الصناعة، الفلاحة، التجارة والنقل إضافة إلى مساهمته في تنشيط الحركة الاقتصادية الوطنية. ومع بداية الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، شهد البنك الوطني الجزائري عدة تغييرات مست مختلف جوانب نشاطه، حيث انتقل من العمل في ظل الاقتصاد الموجه إلى بيئة مصرفية تقوم على المنافسة والانفتاح الاقتصادي. ودفع ذلك البنك إلى تطوير خدماته وتحسين أساليب التسيير والاعتماد على الأنظمة المعلوماتية الحديثة من أجل رفع كفاءته وتحسين جودة خدماته البنكية.³

عرف البنك خلال السنوات الأخيرة توسعاً ملحوظاً في مجال الخدمات الرقمية، من خلال تطوير خدمات الدفع

¹ محمد بوتين، النظام المصرفي الج ازئري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الج ازئر، 2014 ص 83.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الامر رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966 والمتضمن إنشاء.

³ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 ص 121.

الإلكتروني، الصراف الآلي، البطاقات البنكية والتحويلات الإلكترونية، وهو ما يعكس سعيه إلى مواكبة التطورات الحديثة في مجال التكنولوجيا المالية. إضافة إلى ذلك، اتجه البنك إلى إدراج خدمات الصيرفة الإسلامية عبر فتح شبائيك إسلامية داخل عدد من وكالاته، استجابة لتزايد الطلب على هذا النوع من الخدمات المصرفية في الجزائر .

الفرع الثالث: البنك الوطني الجزائري والصيرفة الإسلامية

في إطار الإصلاحات التي شهدتها القطاع المصرفي الجزائري، خاصة بعد صدور النظام رقم 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية، قام البنك الوطني الجزائري بفتح شبائيك إسلامية عبر مجموعة من وكالاته المنتشرة على المستوى الوطني، وذلك بهدف تقديم منتجات مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية¹.

وتوفر هذه الشبائيك عدة خدمات ومنتجات تمويلية، من بينها المrabحة، الإجارة، الحسابات الجارية الإسلامية، وحسابات الاستثمار، حيث يسعى البنك من خلالها إلى استقطاب العملاء الذين يفضلون التعاملات المالية الإسلامية. كما يعتمد البنك في تقديم هذه الخدمات على مجموعة من الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تساعد على تسهيل العمليات البنكية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للزبائن.

أما وكالة غرداية فتعتبر من بين الوكالات التي تضم شباكاً إسلامياً يقدم خدمات مصرفية متنوعة تتماشى مع طبيعة المنطقة واحتياجات سكانها، خاصة وأن ولاية غرداية تُعرف بوجود نشاط تجاري واستثماري معتبر إضافة إلى اهتمام شريحة واسعة من السكان بالتعاملات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية².

المطلب الثاني: أهداف ومهام البنك الوطني الجزائري

الفرع الأول: أهداف بنك الوطني الجزائري

¹ بنك الجزائر، النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد، 16 الجزائر، 2020، ص 09.

² فريد النجار، البنوك الإسلامية والتكنولوجيا المالية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2021، ص 77.

يسعى البنك الوطني الجزائري إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية التي تساهم في دعم

الاقتصاد الوطني وتحسين الخدمات البنكية، ويمكن توضيح أهم هذه الأهداف فيما يلي:

1. **تمويل الاقتصاد الوطني:** يُعتبر تمويل الاقتصاد الوطني من أبرز الأهداف التي يعمل البنك الوطني

الجزائري على تحقيقها، حيث يساهم في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، مثل قطاع الصناعة، الفلاحة،

التجارة، الخدمات والنقل، وذلك من خلال تقديم القروض والتسهيلات البنكية للمؤسسات الاقتصادية والأفراد.

ويساعد هذا التمويل على تشجيع الاستثمار ودعم التنمية الاقتصادية وخلق مناصب الشغل¹.

2. **جمع الادخار وتعبئة الموارد المالية:** يهدف البنك الوطني الجزائري إلى استقطاب المدخرات المالية من

الأفراد والمؤسسات عبر فتح الحسابات البنكية وتوفير منتجات ادخارية متنوعة، مما يسمح بتجميع الأموال

وإعادة توجيهها نحو تمويل المشاريع الاقتصادية والاستثمارية. ويدعم هذا الدور في تنشيط الدورة الاقتصادية

وتحقيق الاستقرار المالي².

3. **تطوير الخدمات المصرفية:** يعمل البنك على تطوير خدماته البنكية باستمرار من أجل تحسين جودة

الخدمات المقدمة للزبائن وتسهيل المعاملات المالية، خاصة في ظل التنافس الموجود بين البنوك. ولذلك سعى

البنك إلى تحديث أنظمته معلوماتية وتطوير وسائل الدفع الإلكتروني والخدمات الرقمية، بما يضمن السرعة

والفعالية في تقديم الخدمات البنكية.

4. **توسيع خدمات الصيرفة الإسلامية:** من بين الأهداف الحديثة التي يسعى البنك الوطني الجزائري إلى

تحقيقها، توسيع نشاط الصيرفة الإسلامية من خلال فتح شبابيك إسلامية داخل وكالاته، وذلك استجابة للطلب

المتزايد على الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما يهدف البنك من خلال هذه الشبابيك

إلى استقطاب فئات جديدة من العملاء وتعزيز الشمول المالي³.

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018 ص 54.

² حسين حريم، النقود والبنوك، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2013 ص 228.

³ بنك الجزائر، النظام رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد، 16 الجزائر، 2020 ص 10.

5. تعزيز الثقة في النظام المصرفي: يسعى البنك الوطني الجزائري إلى تعزيز ثقة العملاء في الخدمات

البنكية، وذلك من خلال تحسين جودة المعاملات، احترام القوانين والتنظيمات المصرفية، وضمان حماية أموال العملاء وسرية المعلومات المتعلقة بهم. ويعمل البنك على تطوير خدماته بما يتماشى مع احتياجات العملاء ومتطلبات السوق المصرفية الحديثة .

الفرع الثاني: مهام بنك الوطني الجزائري

يقوم البنك الوطني الجزائري بمجموعة من المهام المصرفية والمالية التي تسمح له بأداء دوره داخل

الاقتصاد الوطني وتتمثل أهم هذه المهام فيما يلي :

1. استقبال الودائع وفتح الحسابات: تعد عملية استقبال الودائع من أهم المهام الأساسية للبنك، حيث يقوم بفتح حسابات جارية وحسابات ادخار لفائدة الأفراد والمؤسسات، إضافة إلى توفير مختلف الوسائل التي تسمح للعملاء بإجراء معاملاتهم المالية بسهولة وأمان.¹

2. منح القروض والتمويلات: يقوم البنك بمنح القروض بمختلف أنواعها، سواء للأفراد أو المؤسسات الاقتصادية، وذلك من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية أو تلبية الاحتياجات المالية المختلفة. كما يقدم البنك تمويلات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل حسب طبيعة النشاط الاقتصادي واحتياجات العملاء.²

3. تقديم وسائل الدفع الحديثة: يعمل البنك الوطني الجزائري على توفير وسائل الدفع الحديثة التي تسهل العمليات المالية، مثل البطاقات البنكية، أجهزة الدفع الإلكتروني، الصراف الآلي، وخدمات التحويل الإلكتروني للأموال. وقد ساهمت هذه الوسائل في تسريع المعاملات البنكية وتقليل الاعتماد على التعامل النقدي التقليدي.³

4. تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية: في إطار تطوير نشاط الصيرفة الإسلامية، يقوم البنك بتقديم مجموعة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل المرابحة، الإجارة، حسابات الاستثمار،

¹ محمد الصيرفي، إدارة المصارف، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، 2016 ص 97.

² عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 ص 133.

³ فريد النجار، البنوك الإلكترونية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عم، 2019 ص 66.

والحسابات الجارية الإسلامية. ويتم تقديم هذه الخدمات من خلال الشبائيك الإسلامية الموجودة داخل بعض الوكالات البنكية¹.

5. مرافقة المؤسسات الاقتصادية والاستثمارية: يساهم البنك الوطني الجزائري في مرافقة المؤسسات

الاقتصادية وتمويل المشاريع الاستثمارية، من خلال تقديم الاستشارات البنكية والتسهيلات المالية التي تساعد على إنجاز المشاريع وتوسيع النشاط الاقتصادي، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة².

6. المساهمة في تطوير المعاملات الرقمية: يسعى البنك إلى مواكبة التطورات الحديثة في المجال البنكي من

خلال الاعتماد على الأنظمة الرقمية والتكنولوجيا المالية، حيث أصبح يعتمد على الخدمات الإلكترونية في تسير الحسابات والتحويلات البنكية وتقديم بعض الخدمات عن بعد، وهو ما يساعد على تحسين الأداء المصرفي وتسهيل الخدمات المقدمة للعملاء³.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري وكالة غرداية

يعتبر الهيكل التنظيمي من العناصر الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات البنكية في تنظيم نشاطها

وتوزيع المهام والمسؤوليات بين مختلف المصالح والأقسام، حيث يساعد على تحقيق التنسيق بين الوحدات

الإدارية وتحسين سير العمل داخل المؤسسة. ويحرص البنك الوطني الجزائري، باعتباره من أكبر البنوك

العمومية في الجزائر، على اعتماد هيكل تنظيمي يسمح له بتسيير مختلف عملياته البنكية والمالية بكفاءة وفعالية

سواء على المستوى المركزي أو على مستوى الوكالات المحلية التابعة له⁴.

ويعتمد البنك الوطني الجزائري على تنظيم إداري وهيكل يهدف إلى تسهيل عملية اتخاذ القرار وضمان حسن

سير الخدمات البنكية إضافة إلى تحقيق الرقابة الداخلية والتنسيق بين مختلف المصالح. كما شهد هذا الهيكل

¹ محمد عبد الحليم عمر، الصيرفة الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار النفائس، عم، 2018، ص 142.

² ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص 203.

³ عبد الكريم قندوز، الصيرفة الإسلامية والتكنولوجيا المالية الحديثة، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2021، ص 81.

⁴ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص 173.

عدة تطورات مع التغيرات التي عرفها القطاع المصرفي الجزائري، خاصة بعد إدراج الخدمات الرقمية وفتح الشبائيك الإسلامية داخل بعض الوكالات البنكية.¹

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي العام للبنك الوطني الجزائري

يعتمد البنك الوطني الجزائري على هيكل تنظيمي هرمي يضم الإدارة المركزية، المديريات الجهوية، ثم الوكالات البنكية المنتشرة عبر مختلف ولايات الوطن. ويهدف هذا التنظيم إلى ضمان توزيع المهام والصلاحيات بشكل يسمح بتحقيق الفعالية في الأداء المصرفي وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

1. الإدارة المركزية:

تُعتبر الإدارة المركزية أعلى مستوى تنظيمي داخل البنك الوطني الجزائري، حيث تتولى وضع السياسة العامة للبنك واتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالتسيير والتمويل والاستثمار. كما تشرف على متابعة نشاط مختلف المديريات والوكالات التابعة للبنك. وتضم الإدارة المركزية عدة مديريات متخصصة، من أهمها :

- مديرية الموارد البشرية.

- مديرية القروض والتمويل.

- مديرية المحاسبة والمالية.

- مديرية الرقابة والتدقيق الداخلي.

- مديرية الإعلام الآلي والأنظمة المعلوماتية.

- مديرية الصيرفة الإسلامية.

- مديرية التسويق والخدمات البنكية.

تعمل هذه المديريات بشكل متكامل من أجل ضمان السير الحسن لمختلف الأنشطة البنكية وتحقيق أهداف البنك.

¹ محمد بوتين، النظام المصرفي الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 102.

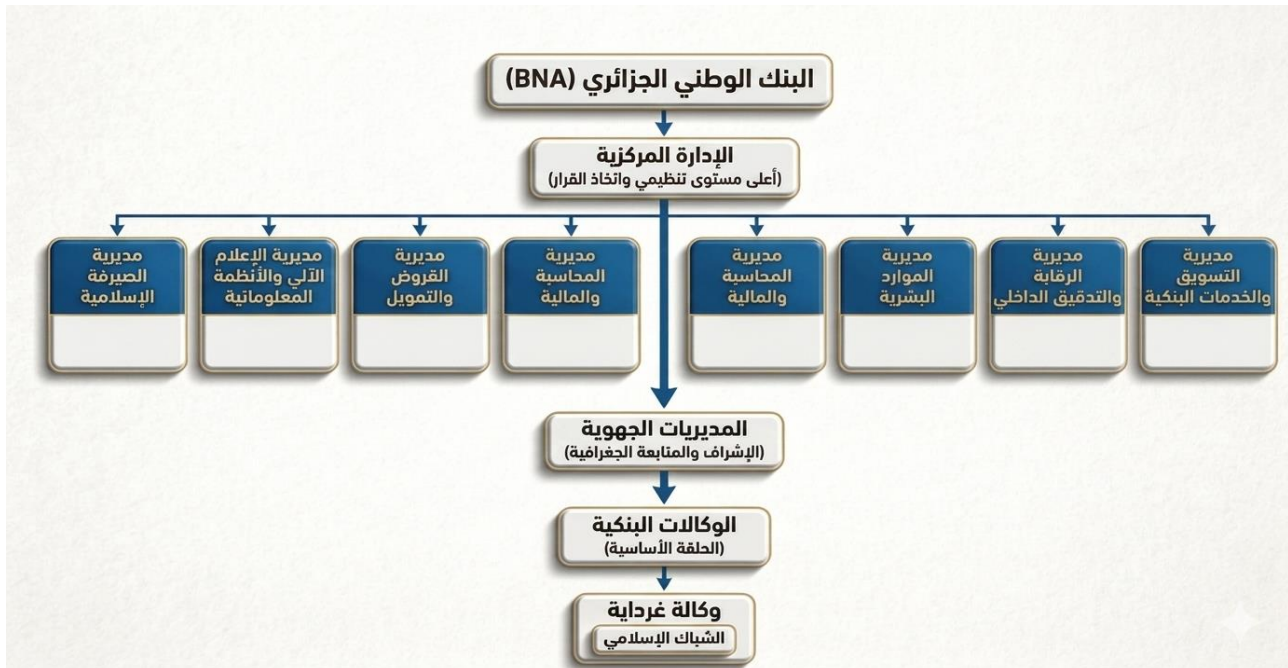
2. المديريات الجهوية:

يقوم البنك الوطني الجزائري بتقسيم نشاطه على مستوى عدة مديريات جهوية، حيث تتولى كل مديرية الإشراف على مجموعة من الوكالات البنكية التابعة لها داخل نطاق جغرافي معين. وتتمثل مهمة المديريات الجهوية في متابعة أداء الوكالات، تنفيذ تعليمات الإدارة المركزية، وضمان التنسيق بين مختلف الفروع البنكية. كما تساعد المديريات الجهوية على تقريب الإدارة من الوكالات المحلية، الأمر الذي يدعم في سرعة معالجة المشاكل وتحسين عملية الرقابة والتسيير¹.

3. الوكالات البنكية:

تُعد الوكالات البنكية الحلقة الأساسية التي يتعامل من خلالها البنك مع العملاء، حيث تقدم مختلف الخدمات البنكية للأفراد والمؤسسات، مثل فتح الحسابات، استقبال الودائع، منح القروض، تنفيذ التحويلات المالية، وتقديم وسائل الدفع المختلفة².

الشكل 01: الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري



¹ محمد الصيرفي، إدارة المصارف، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، 2016 ص 118.

² عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 ص 149.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للشباك الإسلامي داخل الوكالة

في إطار تطوير نشاط الصيرفة الإسلامية، قام البنك الوطني الجزائري بإنشاء شبائك إسلامية داخل بعض وكالاته، ومن بينها وكالة غرداية، وذلك استجابة لتعليمات بنك الجزائر المتعلقة بإدراج الصيرفة الإسلامية داخل البنوك التقليدية¹.

ويتميز الشباك الإسلامي بتنظيم خاص يسمح بتقديم خدمات ومنتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويضم الشباك الإسلامي داخل الوكالة مجموعة من الموظفين والمصالح التي تتكفل بتسيير العمليات المصرفية الإسلامية، حيث يعمل تحت إشراف إدارة الوكالة ووفق القوانين والتنظيمات المعمول بها في مجال الصيرفة الإسلامية.

1. **مسؤول الشباك الإسلامي:** يعتبر المشرف المباشر على نشاط الصيرفة الإسلامية داخل الوكالة، حيث يتولى متابعة مختلف العمليات والخدمات المقدمة للعملاء، إضافة إلى التنسيق مع الإدارة المركزية ومتابعة تنفيذ التعليمات المتعلقة بالمنتجات الإسلامية. يسهر مسؤول الشباك على احترام الضوابط الشرعية والتنظيمية المتعلقة بالمعاملات الإسلامية، والعمل على تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء².
2. **مصلحة استقبال العملاء:** تتكفل هذه المصلحة باستقبال العملاء وتوجيههم، إضافة إلى تقديم المعلومات المتعلقة بالخدمات والمنتجات الإسلامية التي يوفرها البنك، مثل المrabحة، الإجارة، والحسابات الإسلامية. وتعتبر هذه المصلحة من أهم المصالح داخل الشباك نظراً لدورها في التواصل المباشر مع العملاء والتعريف بالخدمات المصرفية الإسلامية³.

¹ بنك الجزائر، النظام رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الجزائر، 2020، ص 11.

² محمد عبد الحليم عمر، الصيرفة الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار النفائس، عمان، 2018، ص 167.

³ عبد الكريم قندوز، الصيرفة الإسلامية والتكنولوجيا المالية الحديثة، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2021، ص 92.

3. **مصلحة دراسة ملفات التمويل الإسلامي:** تختص هذه مصلحة بدراسة طلبات التمويل المقدمة من العملاء والتأكد من مطابقتها للشروط القانونية والشرعية المعمول بها داخل البنك. كما تقوم بإعداد الملفات المتعلقة بعمليات المربحة والإجارة وغيرها من صيغ التمويل الإسلامي¹.
4. **مصلحة المتابعة والرقابة:** تتمثل مهمة هذه المصلحة في متابعة تنفيذ العمليات المصرفية الإسلامية والتأكد من سلامتها واحترامها للقوانين والتنظيمات البنكية، إضافة إلى مراقبة مدى مطابقة المعاملات لأحكام الشريعة الإسلامية².
5. **الدعم المعلوماتي والرقمي:** يعتمد الشباك الإسلامي على الأنظمة المعلوماتية الحديثة في تسير الحسابات وتنفيذ العمليات البنكية، حيث تستخدم البرامج الرقمية في معالجة البيانات وتسهيل الخدمات المقدمة للعملاء، خاصة ما يتعلق بالتحويلات البنكية وخدمات الدفع الإلكتروني³.
- ملاحظة عامة:** يتضح أن الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري، سواء على المستوى المركزي أو على مستوى الشباك الإسلامي، يهدف إلى تحقيق التنسيق بين مختلف المصالح.

¹ فريد النجار، البنوك الإسلامية والتكنولوجيا المالية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عم، 2021، ص 104.

² أحمد شوقي الفنجرى، المصارف الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2014، ص 188.

³ محمد صالح الحناوي، إدارة المؤسسات المالية والمصرفية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2017، ص 136.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية وتحليل نتائج المقابلة

يعد هذا المبحث الركيزة الأساسية في الجانب التطبيقي من الدراسة، فمن خلاله ننقل بالمفاهيم النظرية للشباك الإسلامي والتكنولوجيا المالية إلى واقع الممارسة، متجسداً في دراسة ميدانية أجريت بوكالة البنك الوطني الجزائري (BNA) بغرداية. ولكي نلامس عمق الواقع الفعلي للخدمات المالية الإسلامية المقدمة، اعتمدنا على المقابلة كأداة بحثية رئيسية، نظراً لما تتيحه من مساحة للتعمق وفهم التفاصيل مباشرة من مسؤولي الشباك. وبناءً على هذا المسار، يركز المبحث في شقه الأول على استعراض منهجية الدراسة الميدانية وتفاصيل أداة المقابلة المعتمدة، لينتقل في الشق الثاني إلى عرض نتائج المقابلة وتحليلها. ويتناول هذا التحليل واقع التكنولوجيا المالية في الشباك الإسلامي، وأثرها على كفاءة الخدمات ورضا الزبائن، بالإضافة إلى التحديات التقنية والتنظيمية التي تواجه هذه الشبائيك، وصولاً إلى مناقشة الخلاصات، واختبار الفرضيات، وتقديم التوصيات المناسبة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية وتقديم أداة المقابلة

تعتبر الدراسة الميدانية من أهم المراحل الأساسية في البحوث العلمية التطبيقية، وذلك لأنها تسمح للباحث بالانتقال من الجانب النظري إلى الواقع العملي، من خلال جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة وتحليلها بطريقة علمية تساعد على الوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية. وقد اعتمدت هذه الدراسة على الجانب الميداني من أجل التعرف على واقع استخدامات التكنولوجيا المالية داخل الشباك الإسلامي للبنك الوطني الجزائري (BNA) وكالة غرداية، والكشف عن مدى مساهمة هذه التقنيات في تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية وتحسين الأداء البنكي. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على منهج علمي مناسب لطبيعة الموضوع، بالإضافة إلى استخدام المقابلة كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث، نظراً لقدرتها على توفير معلومات دقيقة ومحدثة مباشرة من الموظفين والمسؤولين العاملين داخل الشباك الإسلامي محل الدراسة.

الفرع الأول: منهج الدراسة وتحديد مجتمعها

أولاً: منهج الدراسة:

يُعرف المنهج العلمي بأنه الطريقة التي يعتمد عليها الباحث في دراسة الظواهر وتحليلها من أجل الوصول إلى نتائج علمية دقيقة. ويختلف اختيار المنهج باختلاف طبيعة الموضوع وأهداف الدراسة والإشكالية المطروحة وبالنسبة لهذه الدراسة، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأكثر استخداماً في الدراسات الاقتصادية والمصرفية، حيث يسمح بوصف الظاهرة محل الدراسة وتحليل مختلف جوانبها بطريقة علمية ومنهجية. ويساعد هذا المنهج على تفسير واقع استخدام التكنولوجيا المالية داخل الشبائك الإسلامية، ودراسة العلاقة بين الصيرفة الإسلامية والرقمية داخل البنك الوطني الجزائري. وتم استخدام المنهج الوصفي من خلال جمع المعلومات النظرية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والشبائك الإسلامية ثم وصف واقع الخدمات المقدمة داخل الشباك الإسلامي لوكالة غرداية، في حين تم توظيف الجانب التحليلي في تفسير البيانات والمعلومات المتحصل عليها من المقابلات الميدانية، ومحاولة فهم طبيعة استخدام التكنولوجيا المالية داخل البنك وأثرها على جودة الخدمات البنكية الإسلامية. ويعتبر هذا المنهج مناسباً لموضوع الدراسة لأنه يساهم في تقديم صورة واضحة حول مختلف الجوانب التنظيمية والتقنية المتعلقة بالشباك الإسلامي إضافة إلى الكشف عن أهم العراقيل والصعوبات التي تواجه استخدام التكنولوجيا المالية داخل البنك.

ثانياً: مجتمع الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة جميع الأفراد أو الجهات التي ترتبط بموضوع البحث والتي يمكن الحصول منها على المعلومات والبيانات المتعلقة بالدراسة. وقد تمثل مجتمع الدراسة في موظفي وإطارات الشباك الإسلامي للبنك الوطني الجزائري وكالة غرداية باعتبارهم الأكثر احتكاكاً بالخدمات المصرفية الإسلامية والتطبيقات التكنولوجية المستخدمة داخل البنك. وتم اختيار هذا المجتمع لقدرتهم على تقديم معلومات دقيقة حول طبيعة الخدمات

الرقمية المعتمدة، ومدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تحسين الأداء البنكي والخدمات المقدمة للعملاء. وشملت الدراسة بعض الموظفين العاملين في مجالات مختلفة داخل الوكالة، مثل :

- موظفي الشباك الإسلامي.
- المكلفين بخدمات العملاء.
- المسؤولين عن العمليات البنكية.
- بعض الإطارات الإدارية المشرفة على النشاط المصرفي الإسلامي. وقد تم اختيار هؤلاء الأفراد بطريقة قصدية، نظراً لارتباطهم المباشر بموضوع الدراسة وخبرتهم في مجال الصيرفة الإسلامية والخدمات البنكية الرقمية.

ثالثاً: حدود الدراسة:

1. **الحدود المكانية:** أجريت الدراسة الميدانية على مستوى الشباك الإسلامي للبنك الوطني الجزائري (BNA) وكالة غرداية، باعتبارها من الوكالات التي تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية وتستخدم بعض الوسائل الرقمية الحديثة في تسيير العمليات البنكية.
2. **الحدود الزمنية:** تم إجراء الدراسة الميدانية خلال الفترة الممتدة من 10 أفريل إلى 20 ماي، وهي الفترة التي تم خلالها جمع المعلومات وإجراء المقابلات مع الموظفين المعنيين بالدراسة.
3. **الحدود الموضوعية:** تركزت الدراسة على موضوع استخدامات التكنولوجيا المالية داخل الشباك الإسلامي، مع الاهتمام بالخدمات الرقمية المعتمدة، ودورها في تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية، إضافة إلى الصعوبات التي تواجه استخدامها داخل البنك.

الفرع الثاني: تصميم دليل المقابلة وتحديد محاورها

أولاً: تعريف المقابلة: تعتبر المقابلة من الأدوات الأساسية المستخدمة في الدراسات الميدانية، حيث تعتمد على طرح مجموعة من الأسئلة بشكل مباشر على الأفراد المبحوثين من أجل جمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة. وتتميز المقابلة بقدرتها على توفير بيانات دقيقة وتفصيلية، خاصة في المواضيع التي تتطلب تفسيراً وتحليلاً عميقاً. واعتمدت هذه الدراسة على المقابلة شبه الموجهة، والتي تسمح للباحث بطرح أسئلة محددة مع إمكانية مناقشة بعض النقاط الإضافية حسب طبيعة الإجابات المقدمة من طرف المبحوثين .

ثانياً: أسباب اختيار المقابلة:

- الحصول على معلومات مباشرة من الموظفين العاملين داخل الشباك الإسلامي .
- التعرف على واقع استخدام التكنولوجيا المالية داخل البنك .
- إمكانية طرح أسئلة تفسيرية لفهم بعض الجوانب التقنية والتنظيمية .
- جمع معلومات دقيقة يصعب الحصول عليها من الوثائق فقط .
- معرفة آراء الموظفين حول فعالية الخدمات الرقمية والصعوبات المرتبطة بها .

ثالثاً: تصميم دليل المقابلة: تم إعداد دليل المقابلة بالاعتماد على إشكالية الدراسة وأهدافها، إضافة إلى

الفرضيات المطروحة. وتمت صياغة الأسئلة بطريقة واضحة ومباشرة تساعد على الحصول على إجابات دقيقة ومرتبطة بموضوع البحث. وروعي في إعداد الأسئلة التسلسل المنطقي والابتعاد عن الغموض والتكرار. وتضمن دليل المقابلة مجموعة من الأسئلة المفتوحة التي تسمح للمبحوثين بالتعبير عن آرائهم بحرية مع التركيز على الجوانب المتعلقة باستخدام التكنولوجيا المالية داخل الشباك الإسلامي.

رابعاً: محاور المقابلة: تم تقسيم أسئلة المقابلة إلى مجموعة من المحاور الأساسية تتمثل فيما يلي:

- **المحور الأول: معلومات عامة حول الشباك الإسلامي** ويتضمن هذا المحور أسئلة تتعلق بالتعريف بالشباك الإسلامي، طبيعة الخدمات المقدمة، وعدد الموظفين العاملين به.
 - **المحور الثاني: واقع استخدام التكنولوجيا المالية** يركز هذا المحور على معرفة الوسائل والتقنيات الحديثة المستخدمة داخل الشباك الإسلامي، مثل خدمات الدفع الإلكتروني والتحويلات الرقمية والأنظمة المعلوماتية.
 - **المحور الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية** يتناول هذا المحور أثر التكنولوجيا المالية على سرعة الخدمات البنكية، تحسين جودة المعاملات، وتسهيل التواصل مع العملاء.
 - **المحور الرابع: التحديات والصعوبات** ويتعلق هذا المحور بأهم العراقيل التي تواجه استخدام التكنولوجيا المالية داخل الشباك الإسلامي، سواء كانت تقنية أو تنظيمية أو بشرية.
 - **المحور الخامس: آفاق تطوير الخدمات الرقمية الإسلامية** يركز هذا المحور على المقترحات والحلول التي يمكن اعتمادها لتطوير استخدام التكنولوجيا المالية داخل الشبايبك الإسلامية مستقبلاً.
- نتيجة المطلب:** يتضح أن الدراسة الميدانية اعتمدت على منهجية علمية تهدف إلى جمع المعلومات وتحليلها بطريقة منظمة بما يسمح بفهم واقع استخدام التكنولوجيا المالية داخل شباك الصيرفة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري وكالة غرداية والوصول إلى نتائج تخدم موضوع الدراسة.

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج المقابلة

كما سبق وذكرنا بأن المقابلة الميدانية تم إجرائها مع مديرة بنك الوطني الجزائري BNA فرع غرداية، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 02: أسئلة المقابلة

المُستجوب		
الاسم واللقب	حاج مطمح فاطمة	
الصفة	مديرة بنك BNA	
أسئلة المقابلة المطروحة		
الرقم	السؤال	الجواب
01	متى بدأ البنك الوطني الجزائري BNA بإنشاء الشباك الإسلامي، وفي أي إطار قانوني تم ذلك؟	بدا في ولاية غرداية 22 أكتوبر 2022.
02	ما أنواع المنتجات الإسلامية التي يقدمها الشباك، وما أبرزها إقبالاً من قِبل الزبائن؟	- المرابحة العقارية. - مرابحة التجهيزات. - مرابحة السيارات. - مرابحة الاستغلال. - تمويل السلم.
03	ما أنواع الحسابات التي يوفرها الشباك الإسلامي لبنك BNA؟	- حساب تجاري. - حساب جاري. - حساب التوفير. - حساب القصر. - حساب استثماري. - شهادات الاستثمار.

04	كم يبلغ عدد مستخدمي خدمات الشباك الإسلامي في الوكالة؟	عدد كبير من الزبائن والمستخدمين
05	هل هناك نمو في عدد مستخدمي الشباك الإسلامي خلال السنوات الأخيرة؟ وما أسباب ذلك؟	نعم هناك نمو كبير وهذا بسبب الطبيعة المنطقة.
06	ما الشروط والوثائق المطلوبة لفتح حساب في الشباك الإسلامي لبنك BNA؟	1. حساب الأفراد (جاري، توفير، استثماري) - بطاقة الهوية البيومترية. - شهادة ميلاد (رقم 12). - شهادة إقامة (أقل من 3 أشهر). - إثبات الدخل (كشف الراتب أو شهادة عمل). - مبلغ مالي أولي لتفعيل الحساب. 2. حساب القَصْر (تحت 19 سنة) - بطاقة هوية وشهادة إقامة (خاصة بولي الأمر/الأب). - شهادة ميلاد القاصر + الشهادة العائلية. 3. حساب الشركات والتجار (الحساب التجاري) - الوثائق الشخصية: هوية وإقامة المسير. - وثائق النشاط: السجل التجاري (أو بطاقة الحرفي)، القانون الأساسي للشركة، والبطاقة الجبائية (NIF).

تتطلب وكالة BNA للحصول على منتجات الشباك الإسلامي ما يلي: - فتح حساب إسلامي في الوكالة. - تقديم وثائق الهوية والإقامة. - إثبات الملاءة المالية والدخل الثابت. - تحديد الغرض من التمويل وتقديم الوثائق المتعلقة بالمشروع أو السلعة. - قبول هيئة الرقابة الشرعية للعملية التمويلية.	07 ما الشروط المطلوبة للحصول على منتجات الشباك الإسلامي؟
1. تطبيق الهاتف المحمول (WIMPAY) خدماته: الدفع الفوري عبر الرمز (QR Code)، تحويل الأموال اللحظي برقم الهاتف، وتعبئة الرصيد وتسديد الفواتير (سونلغاز، اتصالات الجزائر، عدل). 2. المنصة الرقمية والتطبيق البنكي (BNA tic) خدماته: متابعة رصيد الحسابات الإسلامية وحركة الأرباح (7/24)، استخراج رقم التعريف البنكي (RIB)، وإدارة البطاقات النقدية عن بُعد. 3. أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) خدماتها: تمكين الزبائن من دفع ثمن مشترياتهم في المحلات والمؤسسات باستخدام بطاقات (CIB) أو البطاقة الذهبية دون الحاجة للسيولة (الكاش).	08 ما التقنيات الرقمية الحديثة التي يوفرها الشباك الإسلامي لبنك BNA وكالة غرداية لزيائنه، وما الخدمات التي تتيحها كل تقنية منها؟

4. الدفع عبر الإنترنت (E-Payment) خدماته: الشراء وحجز الخدمات عبر مواقع الإنترنت، مع تأمين العمليات برمز سري مؤقت (OTP) يصل لهاتف الزبون.		
أحدثت التكنولوجيا المالية تحولاً ملموساً في سلوك الزبائن الجزائريين إذ: - ارتفع معدل استخدام التطبيقات المصرفية بشكل لافت خاصة لدى الشباب. - باتت العمليات المصرفية الأساسية تُنجز عن بُعد دون الحاجة لزيارة الوكالة. - أسهمت في رفع مستوى الشمول المالي وتوسيع قاعدة المتعاملين مع البنوك.	09 كيف تؤثر التكنولوجيا المالية على استخدام التطبيقات المصرفية في الجزائر؟	
نعم، تتضمن الخطط المستقبلية لبنك BNA: - توسيع شبكة الشبائيك الإسلامية لتشمل مزيداً من الوكالات. - تطوير التطبيق الإلكتروني بإضافة خدمات إسلامية جديدة. - إطلاق منتجات تمويلية إسلامية مبتكرة تلبي للطلب المتزايد.	10 هل هناك خطط مستقبلية لتوسيع خدمات الشبائيك الإسلامي الرقمي؟	

- تعزيز التكامل بين الخدمات الرقمية ومنتجات الصيرفة الإسلامية.		
يعتمد بنك BNA في نشر الوعي على عدة أساليب: - تنظيم أيام دراسية. - تنظيم حملات توعوية دورية داخل الوكالات وعبر وسائل الإعلام. - عقد اجتماعات وندوات تعريفية بمنتجات الصيرفة الإسلامية. - توزيع مطويات ونشرات تشرح آليات المنتجات الإسلامية بلغة مبسطة.	كيف يساهم البنك في نشر الوعي حول خدمات الشباك الإسلامي؟	11

1. عرض وتحليل نتائج المقابلة

بعد الانتهاء من إجراء المقابلات الميدانية مع بعض موظفي وإطارات الشباك الإسلامي للبنك الوطني الجزائري (BNA) وكالة غرداية تم جمع مجموعة من المعلومات والبيانات المتعلقة بواقع استخدام التكنولوجيا المالية داخل الشباك الإسلامي ومدى مساهمتها في تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية وتحسين جودة الأداء البنكي تم تحليل الإجابات وفقاً لمحاور المقابلة المعتمدة، بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة تساعد على فهم طبيعة الخدمات الرقمية المقدمة داخل الوكالة، والكشف عن أهم الصعوبات والتحديات المرتبطة باستخدام التكنولوجيا المالية.

الفرع الأول: عرض نتائج المقابلة

أولاً: نتائج المحور المتعلق بالشباك الإسلامي ونشاطه

من خلال المقابلات التي أُجريت مع موظفي الشباك الإسلامي، تبين أن البنك الوطني الجزائري قام بفتح الشباك الإسلامي على مستوى وكالة غرداية في إطار تطبيق تعليمات بنك الجزائر المتعلقة بإدراج الصيرفة الإسلامية داخل البنوك التقليدية وذلك بهدف استقطاب شريحة من العملاء الذين يفضلون التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

كما أظهرت نتائج المقابلة أن الشباك الإسلامي يوفر مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، من أهمها:

- حسابات الاستثمار الإسلامية.
- حسابات التوفير الإسلامية.
- التمويل بصيغة المرابحة.
- التمويل بصيغة الإجارة.
- خدمات التحويل البنكي.
- خدمات الدفع الإلكتروني.

وأكد أغلب الموظفين أن الإقبال على خدمات الشباك الإسلامي شهد تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، خاصة مع تزايد اهتمام المواطنين بالخدمات المصرفية الإسلامية، بالإضافة إلى تحسن مستوى الوعي المصرفي لدى العملاء.

ثانياً: نتائج المحور المتعلق باستخدام التكنولوجيا المالية

أوضحت نتائج المقابلة أن البنك الوطني الجزائري يعتمد على مجموعة من الوسائل التكنولوجية الحديثة في تقديم خدماته البنكية، سواء على مستوى العمليات التقليدية أو الخدمات المرتبطة بالشباك الإسلامي. أشار الموظفون إلى أن استخدام التكنولوجيا المالية ساهم بشكل واضح في تسهيل العمليات البنكية وتحسين سرعة الأداء داخل الوكالة.

1. خدمات الدفع الإلكتروني أكد الباحثون أن البنك يوفر خدمات الدفع الإلكتروني من خلال البطاقات البنكية والتطبيقات الرقمية، حيث يمكن للعملاء القيام بعدة عمليات دون الحاجة إلى التنقل المستمر إلى الوكالة، مثل:

- تحويل الأموال.
- تسديد الفواتير.
- متابعة الحسابات البنكية.
- إجراء بعض العمليات التجارية إلكترونياً.

أشار الموظفون إلى أن هذه الخدمات ساهمت في تخفيف الضغط داخل الوكالة وتحسين مستوى الخدمة المقدمة للعملاء.

2. تطبيق الهاتف المحمول والخدمات الرقمية أظهرت نتائج المقابلة أن البنك الوطني الجزائري يوفر تطبيقاً إلكترونياً يسمح للعملاء بالاطلاع على أرصدتهم البنكية وإجراء بعض المعاملات عن بعد، وهو ما يعكس توجه البنك نحو رقمنة الخدمات المصرفية ومواكبة التطورات الحديثة في القطاع البنكي. أكد الموظفون أن الخدمات الرقمية أصبحت تلعب دوراً مهماً في تسهيل المعاملات اليومية، خاصة بالنسبة للعملاء الذين يصعب عليهم التنقل المستمر إلى الوكالة.

3. استخدام الأنظمة المعلوماتية الحديثة أوضح الباحثون أن البنك يعتمد على أنظمة معلوماتية حديثة في تسير الحسابات البنكية ومتابعة العمليات المالية، حيث تسمح هذه الأنظمة بتحسين الدقة والسرعة في معالجة البيانات وتقليل الأخطاء المرتبطة بالمعاملات اليدوية تدعم الأنظمة في ضمان أمن المعلومات البنكية وحماية بيانات العملاء، وهو ما يُعتبر من المتطلبات الأساسية في العمل المصرفي الحديث.

ثالثاً: نتائج المحور المتعلق بدور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات الإسلامية

من خلال تحليل إجابات المبحوثين، تبين أن التكنولوجيا المالية ساهمت بشكل كبير في تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية داخل البنك الوطني الجزائري، وذلك من خلال:

- تسريع إنجاز العمليات البنكية.
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء.
- تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية.
- التقليل من الإجراءات التقليدية المعقدة.
- تعزيز التواصل بين البنك والعملاء.

كما أشار بعض الموظفين إلى أن استخدام الوسائل الرقمية ساعد على تحسين صورة البنك وزيادة ثقة العملاء في الخدمات المصرفية الإسلامية خاصة مع تزايد الاعتماد على الوسائل الإلكترونية في الحياة اليومية. وأكدت المقابلات كذلك أن التكنولوجيا المالية ساهمت في تحسين كفاءة العمل داخل الشباك الإسلامي، من خلال تسهيل متابعة الملفات البنكية وتقليل الوقت المستغرق في معالجة العمليات المختلفة.

رابعاً: نتائج المحور المتعلق بالصعوبات والتحديات

رغم المزايا التي توفرها التكنولوجيا المالية، إلا أن نتائج المقابلة أظهرت وجود بعض العراقيل التي تواجه استخدامها داخل الشباك الإسلامي للبنك الوطني الجزائري، ومن أهمها:

1. ضعف الثقافة الرقمية لدى بعض العملاء: أكد عدد من الموظفين أن بعض العملاء، خاصة كبار السن، يجدون صعوبة في استخدام التطبيقات البنكية والخدمات الرقمية، مما يدفعهم إلى الاعتماد على الطرق التقليدية في إجراء المعاملات البنكية.

2. بعض المشاكل التقنية: أشار بعض المبحوثين إلى أن الخدمات الإلكترونية قد تتعرض أحياناً لبعض الأعطال التقنية أو بطء الأنظمة، وهو ما قد يؤثر على سرعة إنجاز العمليات البنكية.

3. محدودية بعض الخدمات الرقمية الإسلامية: أوضحت المقابلات أن بعض الخدمات الرقمية ما تزال مرتبطة بالخدمات البنكية التقليدية أكثر من ارتباطها بالصيرفة الإسلامية، وهو ما يستدعي تطوير تطبيقات رقمية خاصة بالخدمات الإسلامية مستقبلاً.

4. متطلبات الرقابة الشرعية: أكد الموظفون أن إدماج التكنولوجيا المالية داخل الصيرفة الإسلامية يتطلب مراعاة الضوابط الشرعية المتعلقة بالمعاملات البنكية، الأمر الذي يفرض ضرورة التنسيق المستمر بين المختصين في التكنولوجيا والخبراء الشرعيين.

الفرع الثاني: تحليل نتائج المقابلة

من خلال النتائج المتحصل عليها، يتضح أن البنك الوطني الجزائري يسعى إلى مواكبة التحولات الرقمية التي يشهدها القطاع المصرفي، وذلك عبر إدماج التكنولوجيا المالية ضمن مختلف خدماته البنكية، بما فيها الخدمات المرتبطة بالشباك الإسلامي. وقد ساهم هذا التوجه في تحسين مستوى الأداء البنكي وتسهيل المعاملات المالية للعملاء وأظهرت نتائج الدراسة أن استخدام التكنولوجيا المالية داخل الشباك الإسلامي لا يزال في مرحلة التطور

التدريجي، حيث يعمل البنك على توسيع الخدمات الرقمية وتحسينها بما يتناسب مع متطلبات العملاء وأحكام الصيرفة الإسلامية ومن خلال خلال المقابلات يمكن القول إن التكنولوجيا المالية أصبحت عنصراً مهماً في تطوير العمل المصرفي الإسلامي، نظراً لما توفره من سرعة في الأداء وتقليل للوقت والجهد وتحسين لجودة الخدمات البنكية. غير أن نجاح هذا التحول الرقمي يبقى مرتبطاً بعدة عوامل، من أهمها:

- تعزيز أمن المعلومات البنكية.
- تكوين الموظفين في المجال الرقمي.
- نشر الثقافة المصرفية الإلكترونية بين العملاء.
- تطوير خدمات رقمية تتوافق بشكل أكبر مع خصوصية الصيرفة الإسلامية.

ملاحظة: تبين أن البنك الوطني الجزائري يملك إمكانيات تسمح بتوسيع استخدام التكنولوجيا المالية مستقبلاً خاصة في ظل الاهتمام المتزايد بالخدمات المصرفية الرقمية والإسلامية في الجزائر.

المطلب الثالث: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات والتوصيات

بعد عرض مختلف النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية والمقابلات التي أجريت مع موظفي الشباك الإسلامي للبنك الوطني الجزائري (BNA) وكالة غرداية، تأتي مرحلة مناقشة هذه النتائج وتحليلها في ضوء الإشكالية والفرضيات المعتمدة في الدراسة، وذلك بهدف معرفة مدى صحة الفرضيات المطروحة والكشف عن طبيعة العلاقة بين التكنولوجيا المالية وتطوير خدمات الشبابيك الإسلامية داخل البنوك الجزائرية وسمحت الدراسة الميدانية بالتعرف على واقع استخدام التكنولوجيا المالية داخل الشباك الإسلامي، إضافة إلى إبراز أهم الخدمات الرقمية المعتمدة، والعراقيل المرتبطة باستخدامها ومدى مساهمتها في تحسين الأداء المصرفي وتطوير الخدمات البنكية الإسلامية.

الفرع الأول: مناقشة نتائج الدراسة

من خلال تحليل مختلف الإجابات المتحصل عليها أثناء المقابلات تبين أن البنك الوطني الجزائري يسعى إلى مواكبة التطورات الحديثة التي يشهدها القطاع المصرفي خاصة في مجال رقمنة الخدمات البنكية وتطوير الصيرفة الإسلامية. وقد ظهر ذلك من خلال اعتماد البنك على مجموعة من الوسائل الرقمية الحديثة مثل خدمات الدفع الإلكتروني، التطبيقات البنكية، وأنظمة المعلومات الخاصة بتسيير الحسابات والمعاملات المالية.

العمليات البنكية وتسهيل التعاملات اليومية للعملاء، إضافة إلى تقليل الضغط داخل الوكالة وتحسين جودة الخدمة المقدمة. ويؤكد ذلك أن البنوك الجزائرية أصبحت تدرك أهمية التحول الرقمي في تطوير نشاطها المصرفي ومواجهة التغيرات التي يعرفها القطاع البنكي عالمياً ومن جهة أخرى بينت الدراسة أن استخدام التكنولوجيا المالية داخل الشباك الإسلامي ما يزال في مرحلة التطور التدريجي، إذ توجد بعض الخدمات الرقمية التي تحتاج إلى مزيد من التحديث والتطوير، خاصة فيما يتعلق بالخدمات المتوافقة بشكل كامل مع خصوصية الصيرفة الإسلامية. كما تبين أن بعض العملاء ما يزالون يفضلون الطرق التقليدية في إجراء المعاملات البنكية، نتيجة ضعف الثقافة الرقمية أو نقص الوعي باستخدام الخدمات الإلكترونية الحديثة.

أظهرت نتائج المقابلات أن نجاح التكنولوجيا المالية داخل الشبائيك الإسلامية لا يرتبط فقط بتوفير الوسائل التقنية، بل يتطلب كذلك توفير كفاءات بشرية مؤهلة قادرة على التحكم في الأنظمة الرقمية الحديثة، إضافة إلى ضرورة تعزيز الحماية الإلكترونية وضمان أمن المعلومات البنكية.

وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن إدماج التكنولوجيا المالية داخل الصيرفة الإسلامية يفرض ضرورة احترام الضوابط الشرعية للمعاملات البنكية الأمر الذي يستوجب التنسيق بين المختصين في التكنولوجيا والخبراء في المالية الإسلامية، حتى يتم تقديم خدمات رقمية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتستجيب في الوقت نفسه لمتطلبات العملاء.

العمليات البنكية وتسهيل التعاملات اليومية للعملاء، إضافة إلى تقليل الضغط داخل الوكالة وتحسين جودة الخدمة المقدمة. ويؤكد ذلك أن البنوك الجزائرية أصبحت تدرك أهمية التحول الرقمي في تطوير نشاطها المصرفي ومواجهة التغيرات التي يعرفها القطاع البنكي عالمياً ومن جهة أخرى بيّنت الدراسة أن استخدام التكنولوجيا المالية داخل الشباك الإسلامي ما يزال في مرحلة التطور التدريجي، إذ توجد بعض الخدمات الرقمية التي تحتاج إلى مزيد من التحديث والتطوير، خاصة فيما يتعلق بالخدمات المتوافقة بشكل كامل مع خصوصية الصيرفة الإسلامية. كما تبين أن بعض العملاء ما يزالون يفضلون الطرق التقليدية في إجراء المعاملات البنكية، نتيجة ضعف الثقافة الرقمية أو نقص الوعي باستخدام الخدمات الإلكترونية الحديثة.

أظهرت نتائج المقابلات أن نجاح التكنولوجيا المالية داخل الشبائيك الإسلامية لا يرتبط فقط بتوفير الوسائل التقنية، بل يتطلب كذلك توفير كفاءات بشرية مؤهلة قادرة على التحكم في الأنظمة الرقمية الحديثة، إضافة إلى ضرورة تعزيز الحماية الإلكترونية وضمان أمن المعلومات البنكية.

وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن إدماج التكنولوجيا المالية داخل الصيرفة الإسلامية يفرض ضرورة احترام الضوابط الشرعية للمعاملات البنكية الأمر الذي يستوجب التنسيق بين المختصين في التكنولوجيا والخبراء في المالية الإسلامية، حتى يتم تقديم خدمات رقمية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتستجيب في الوقت نفسه لمتطلبات العملاء.

الفرع الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

أولاً: اختبار الفرضية الأولى

الفرضية الأولى: "تساهم التكنولوجيا المالية في تحسين جودة الخدمات المصرفية داخل الشبائيك الإسلامية".

من خلال نتائج المقابلات تبين أن استخدام الوسائل الرقمية الحديثة داخل الشباك الإسلامي ساهم بشكل واضح في تسهيل العمليات البنكية وتحسين سرعة الأداء وجودة الخدمات المقدمة للعملاء، وهو ما يؤكد صحة هذه

الفرضية. حيث أشار الموظفون إلى أن الخدمات الإلكترونية ساعدت على اختصار الوقت وتخفيف الضغط داخل الوكالة وتحسين التواصل مع العملاء.

وعليه، يمكن القول إن الفرضية الأولى قد تحققت ميدانياً.

ثانياً: اختبار الفرضية الثانية

الفرضية الثانية: "يواجه استخدام التكنولوجيا المالية داخل الشبابيك الإسلامية عدة صعوبات وتحديات".

أكدت نتائج الدراسة وجود مجموعة من العراقيل التي تؤثر على فعالية استخدام التكنولوجيا المالية داخل الشباك الإسلامي، ومن أبرزها:

- ضعف الثقافة الرقمية لدى بعض العملاء.
 - محدودية بعض الخدمات الإلكترونية.
 - بعض المشاكل التقنية المرتبطة بالأنظمة الرقمية.
 - الحاجة إلى تكوين مستمر للموظفين.
 - متطلبات الرقابة الشرعية المتعلقة بالخدمات الإسلامية.
- وبناءً على ذلك، فإن نتائج الدراسة تؤكد صحة الفرضية الثانية.

ثالثاً: اختبار الفرضية الثالثة

الفرضية الثالثة: "يساهم تطوير التكنولوجيا المالية في تعزيز انتشار الصيرفة الإسلامية في الجزائر".

من خلال المعطيات المتحصل عليها يوضح أن التكنولوجيا المالية تساعد على تقريب الخدمات المصرفية الإسلامية من العملاء وتسهيل الوصول إليها خاصة عبر التطبيقات البنكية والخدمات الإلكترونية الحديثة وتدعم

هذه الوسائل في تحسين صورة الصيرفة الإسلامية وزيادة ثقة العملاء بها، الأمر الذي يدعم انتشارها وتوسعها مستقبلاً.

وعليه يمكن اعتبار الفرضية الثالثة صحيحة إلى حد كبير خاصة في ظل التوجه المتزايد نحو رقمنة الخدمات البنكية في الجزائر.

الفرع الثالث: التوصيات

استناداً إلى النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة النظرية والميدانية، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها المساهمة في تطوير استخدام التكنولوجيا المالية داخل الشبائيك الإسلامية للبنك الوطني الجزائري، ومن أهم هذه التوصيات هي:

1. تطوير البنية التحتية الرقمية:

ضرورة العمل على تحديث الأنظمة المعلوماتية وتحسين جودة الخدمات الإلكترونية داخل البنوك الجزائرية، بما يسمح بتقديم خدمات مصرفية رقمية أكثر سرعة وفعالية.

2. توسيع الخدمات الرقمية الإسلامية:

ينبغي على البنك الوطني الجزائري تطوير تطبيقات وخدمات إلكترونية مخصصة أكثر للصيرفة الإسلامية، بما يتوافق مع طبيعة المنتجات الإسلامية واحتياجات العملاء.

4. تعزيز أمن المعلومات البنكية:

ضرورة تدعيم أنظمة الحماية الإلكترونية لمواجهة مختلف المخاطر السيبرانية وضمان حماية بيانات العملاء والمعاملات البنكية الرقمية.

4. تكوين الموظفين:

الاهتمام بتنظيم دورات تكوينية مستمرة لفائدة الموظفين في مجالات التكنولوجيا المالية والصيرفة الإسلامية، من أجل تحسين كفاءتهم المهنية وقدرتهم على التعامل مع الأنظمة الحديثة.

5. نشر الثقافة المصرفية الرقمية:

ضرورة توعية العملاء بأهمية الخدمات الإلكترونية وكيفية استخدامها، خاصة من خلال الحملات التحسيسية والإرشادية التي تساعد على تعزيز الثقة في المعاملات الرقمية.

6. دعم الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية:

تشجيع البنوك الجزائرية على الاستثمار في الحلول الرقمية الحديثة التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما يساهم في تطوير الصيرفة الإسلامية وزيادة تنافسيتها.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع التكنولوجيا المالية (FinTech) وأبعادها داخل الشبابيك الإسلامية في الجزائر، متخذة من وكالة غرداية للبنك الوطني الجزائري (BNA) نموذجاً للدراسة الميدانية، وذلك تحت مظلة الضوابط التنظيمية التي حددها نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المتعلق بالشبابيك الإسلامية.

وقد أسفرت هذه الدراسة عن حزمة من النتائج المحورية؛ لعل أبرزها أن التقنيات المالية الحديثة تحولت إلى ركيزة أساسية لتطوير الخدمات المصرفية الإسلامية بفضل ما تتيحه من أدوات رقمية ترفع كفاءة التشغيل وتوسع قاعدة العملاء. وفي المقابل، أظهرت المؤشرات أن تجربة الشبابيك الإسلامية محلياً ما زالت في مراحلها الأولى، حيث تواجه تحديات جوهرية ترتبط بنقص التأهيل الكافي للكوادر البشرية، جنباً إلى جنب مع ضعف وعي الزبائن بطبيعة المنتجات التمويلية الإسلامية. ومع أن نظام بنك الجزائر رقم 20-02 وضع هيكلاً قانونياً للعمل المصرفي الإسلامي، إلا أن واقع التطبيق الفعلي يظل بحاجة إلى تعزيز وتنسيق أكبر بين مختلف الأطراف المعنية. ومع ذلك، يلوح في الأفق تقاطع واعد بين التكنولوجيا المالية الإسلامية (Islamic FinTech) وأحكام الشريعة، وهو ما يفتح الباب لابتنكار حلول مالية تلبي احتياجات الشريحة الكبرى من المجتمع الجزائري الراغبة في معاملات متوافقة مع مبادئ الشريعة.

وبناءً على هذه المعطيات، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة الاستثمار في التكوين المتخصص للعاملين في الشبابيك الإسلامية ليمسكوا بزمام المالية الإسلامية والتكنولوجيا المالية معاً.
- تكثيف برامج التوعية والتثقيف المالي الموجهة للمجتمع لتعريفه بالمنتجات المصرفية الإسلامية الرقمية.
- تحديث المنظومة التشريعية والتنظيمية بما يواكب التطورات المتسارعة في قطاع FinTech على المستوى الدولي.
- تشجيع الشراكة بين البنوك التقليدية ذات الشبابيك الإسلامية وشركات التكنولوجيا المالية لتطوير حلول مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة.

- تعزيز دور بنك الجزائر في الرقابة والإشراف لضمان الامتثال للمعايير الشرعية وتطبيقها.

وفي نهاية المطاف، فإن بناء تكامل حقيقي بين التكنولوجيا المالية والمصرفية الإسلامية يمثل رهاناً استراتيجياً للجزائر في مسيرة التحول نحو الشمول المالي، ومواكبة متطلبات الاقتصاد الرقمي في عالم متسارع التغير.

قائمة المراجع والمصادر:

i. مراجع الفصل الأول الاطار النظري

- (1) حمدي زينب، "مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 08، العدد: 01، 2019، ص 401-402.
- (2) وفاء حمدوش، لمياء عماني وسمية بن علي، "دور التكنولوجيا في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري، الدوافع والتحديات"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 4، 2021، ص 543.
- (3) وفاء حمدوش، لمياء عماني وسمية بن علي، نفس المرجع، ص 543.
- (4) هاجر فهد السيد أحمد، "التكنولوجيا المالية - Financial technology"، الموسوعة السياسية، نشر بتاريخ 2025/05/22، على الموقع الالكتروني: <https://political-encyclopedia.org/dictionary>، تاريخ الولوج: 28 أبريل 2026 على الساعة 23:00.
- (5) مريم كردوسي، آمال براهيمية، "آليات عصرنة وسائل الدفع الالكتروني في البنوك الجزائرية - المحفظة الالكترونية أنموذجا"، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2023، ص 647.
- (6) ولاء سعد أبو زيد، "المحفظة الرقمية"، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 7، موجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربية، صندوق النقد العربي، ص 06.
- (7) التقنيات المالية، مركز التواصل والمعرفة المالية، ص 10، منقول عن عبد الكريم أحمد قندوز، "التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية"، صندوق النقد العربي، 2019.
- (8) سميرة حسيبة، كاسحي موسى وبراني عبد الناصر، "واقع وتحديات التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 19، العدد 2، 2022، جامعة الوادي، الجزائر، ص 177.
- (9) عبد الله حسن طعمانة، "التكنولوجيا المالية في الأعمال المصرفية"، المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الأعمال بالتشارك مع عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بعنوان: رقمنة الأعمال والبحث العلمي: رؤى مستقبلية، دون سنة، ص 06.
- (10) محمد توجيل وعبد العزيز طيبة، "مخاطر التكنولوجيا المالية وإدارتها في القطاع المصرفي - دراسة تنظيمية واحترازية"، مجلة الاقتصاد والمالي (JEF)، المجلد 08، العدد 02، 2022، ص 189.

- (11) لطرش ذهبية، "دراسة تحليلية لفرص ومخاطر التكنولوجيا المالية على الاستقرار المالي"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 08، العدد 01، مارس 2023، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، ص 830.
- (12) نظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.
- (13) القانون 09-23 المؤرخ في 3 ذي الحجة 1444 الموافق لـ 21 يونيو 2003 المتضمن القانون النقدي والمصرفي، جريدة رسمية، العدد 43، الصادر في 27 يونيو 2023، ص 4.
- (14) فاروق العاني، "دراسة في أسباب تحول المصارف التقليدية نحو النموذج الإسلامي"، مجلة إسراء الدولية الإسلامية، المجلد الثالث، العدد الثاني، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، ماليزيا، 2012، ص 101.
- (15) مريم رستم، "تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية"، نموذج مقترح التطبيق على المصارف السورية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014، ص 27.
- (16) أحمد خلف حسين الدخيل، "النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية"، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 2، 2013، ص 61-63.
- (17) بنك الجزائر، النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها، 2020.
- (18) النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.
- (19) نهار حسام ونوح أحمد، الشبابيك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمارات، مذكرة ماستر، المركز الجامعي مغنية، 2021-2022، ص 30.
- (20) رشيد محمود عبد الكريم، الشامل في عمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، عمان، 2007، ص 40.
- (21) سمحان حسين محمد، العمليات المصرفية الإسلامية، مطابع الشمس، عمان، ص 98.
- (22) شلهوب علي محمد، شؤون النقود وأعمال البنوك، شعاع للنشر والعلوم، حلب، 2007، ص 435.
- (23) أبو بكر شريط، النظام القانوني للبنوك الإسلامية، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، 2017، ص 276.
- (24) وحيد أحمد زكرياء، دليلك إلى العمل المصرفي، دار البرق، حلب، 2010، ص 276.
- (25) نهار حسام ونوح أحمد، الشبابيك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمارات، نفس المرجع، ص 22.

(26) حسين شحاتة، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مكتبة التقوى، القاهرة، 2006، ص 148.

(27) رشيد محمود عبد الكريم، الشامل في عمليات المصارف الإسلامية، نفس المرجع، ص 40.

(28) وحيد أحمد زكرياء، دليلك إلى العمل المصرفي، نفس المرجع، ص 276.

ii. مراجع الفصل الثاني الاطار التطبيقي

(1) بنك الجزائر، النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد

ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الجزائر، 2020، ص 12،

ص 9، ص 10.

(2) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص 145، ص 29، ص 54، ص 173.

(3) محمد بوتين، النظام المصرفي الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 83، ص 91، ص

102 .

(4) عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 121، ص

133، ص 149.

(5) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الامر رقم -178 66 المؤرخ في 13 جوان 1966 والمتضمن إنشاء .

(6) ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص 203 .

(7) فريد النجار، البنوك الإسلامية والتكنولوجيا المالية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2021، ص 77.

(8) محمد عبد الحليم عمر، الصيرفة الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار النفائس، عمان، 2018، ص 142.

(9) عبد الكريم قندوز، الصيرفة الإسلامية والتكنولوجيا المالية الحديثة، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2021.

(10) فريد النجار، البنوك الإلكترونية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 66 .

(11) حسين حريم، النقود والبنوك، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 228، ص 251 .

(12) محمد الصيرفي، إدارة المصارف، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، 2016، ص 97، ص 118 .

(13) أحمد شوقي الفنجري، المصارف الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2014، ص 188.

(14) محمد صالح الحناوي، إدارة المؤسسات المالية والمصرفية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2017، ص 136.

الملاحق

ملحق رقم 01: ملف فتح حساب بنكي

ملف فتح حساب بنكي

*شهادة ميلاد

*شهادة إقامة

*نسخة من بطاقة التعريف الوطني

*طابع جبائي 40 دج

*مستحقات الحساب 2000 دج

ملحق رقم 02: ملف فتح حساب خاص بالشخص الطبيعي

ملف فتح حساب خاص بالشخص الطبيعي

*شهادة ميلاد

*شهادة إقامة

*نسخة من بطاقة التعريف الوطني

*نسخة من السجل التجاري مصادق عليها من السجل التجاري

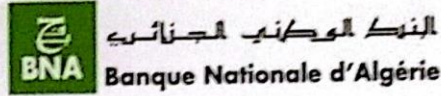
*نسخة من رقم التعريف الجبائي NIF

*نسخة من رقم التعريف الاحصائي NIS

*طابع جبائي 80 دج

*مستحقات الحساب 5000 دج

ملحق رقم 03: عروض ومنتجات البنك الوطني الجزائري (الصيرفة الكلاسيكية والصيرفة الإسلامية)



يقدم البنك الوطني الجزائري لعملائه مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات الكلاسيكية والإسلامية

الكلاسيكية



- البطاقات البيئية (VISA ONE PAY, ELITE)
- الشبايك الائتمانية
- الدفع بدون تلامس (WIMPAY BNA)
- خدمات البنك عن بعد
- جهاز الدفع الإلكتروني
- الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت

- قروض الإستثمار / الإستغلال
- قروض الفلاحة والصيد البحري وتربية المائيات
- باقات القروض PACK MED PRO و PACK PHARMA
- القرض العقاري
- قرض الرفاهية

- حسابات الشيك / الجاري
- حسابات التوفير
- حساب توفير ذو عائد تصاعدي
- الودائع لأجل DAT
- سندات الصندوق

الإسلامية



- البطاقات البيئية الإسلامية
- الشبايك الائتمانية
- الدفع بدون تلامس (WIMPAY BNA)
- خدمات البنك عن بعد
- جهاز الدفع الإلكتروني
- الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت

- مراحة الاستثمار / الاستغلال
- المراحة العقارية
- الإجارة العقارية المنتهية بالتمليك
- إستصناع
- مراحة السيارات

- حساب ودائع تحت الطلب / جاري إسلامي
- حسابات التوفير الإسلامية
- حسابات الاستثمار الإسلامي الغير مقيد
- شهادات الاستثمار

البنك الوطني الجزائري يرحب بكم عبر الوكالات التجارية التي تتكون من 227 وكالة كلاسيكية، و 15 وكالة مخصصة للصيرفة الإسلامية و 108 شباك مخصص للصيرفة الإسلامية.



www.bna.dz

Centre de relation client
37 06 / 0770 20 33 06

قوة الخبرة،
وروح التغيير.



ملحق رقم 04: حساب التوفير الإسلامي للشباب القصر

VOTRE PROJET DE DEMAIN
COMMENCE AUJOURD'HUI AVEC
LE COMPTE ÉPARGNE JEUNES

مشروع الغد يبدأ اليوم مع حساب التوفير الإسلامي للشباب القصر

QU'EST-CE QUE C'EST ?

Le compte épargne islamique jeunes est un compte accessible aux parents d'enfants ayant l'âge inférieur à l'âge légal. Il permet à son titulaire de constituer à son rythme une épargne avec ou rémunération.

Le compte épargne islamique jeunes est détenu par le tuteur légal jusqu'à l'âge légale du mineur.

A l'âge de la majorité de l'enfant mineur, le fonctionnement du compte se fera par ce dernier.

Le compte épargne islamique « jeunes » avec rémunération est basé sur le concept de la Moudaraba axé sur le partage des profits et des pertes. Les gains sont calculés en fin d'exercice suivant une clé de répartition conclue et convenue à l'avance.

Le compte épargne islamique « jeunes » sans rémunération vous permet d'épargner votre argent en toute sécurité sans aucune augmentation et disponible à tout moment.

Le compte Epargne islamique « Jeune » est un compte dont le tuteur légal autorise la banque à investir la somme déposée dans le panier de projets de financement engagés par cette dernière dans le cadre de la finance islamique.

QUELLES SONT LES CONDITIONS ?

- Le Compte Epargne islamique « jeunes » est accessible aux parents d'enfants ayant l'âge inférieur à l'âge légal.
- Etre de nationalité algérienne résident ou non résident.
- Versement d'un montant de 10 000 DA à l'ouverture.

QUELS SONT LES AVANTAGES ?

- Un produit certifié conforme aux préceptes de la charia ;
- Des versements à votre convenance ;
- Une épargne à votre disposition à tout moment et sans frais de gestion ;
- Un gain avantageux

LE DOSSIER À FOURNIR :

- Une copie de la pièce d'identité en cours de validité du tuteur
- Un justificatif de résidence du tuteur.
- Extrait de naissance du mineur.
- Une fiche familiale.
- Un premier versement de 10 000DA.

ما هو حساب التوفير الإسلامي " للشباب القصر " ؟

حساب التوفير الإسلامي "للشباب" هو حساب يمكن أولياء الأطفال دون السن القانونية من تسييره. يسمح لصاحبه بالتوفير بالوتيرة التي تناسبه وذلك بأرباح أو بدون أرباح.

يحتفظ الوصي الشرعي بحق تسيير الحساب حتى يبلغ المعني السن القانونية عند بلوغ الطفل للسن القانونية، يتم تسيير الحساب من قبل هذا الأخير.

يعتمد حساب التوفير الإسلامي "للشباب" بأرباح على مبدأ المضاربة الذي ينص على تقاسم الأرباح والخسائر. تتم مكافأة حساب التوفير الإسلامي "للشباب" بأرباح في نهاية السنة المالية المحاسبية وفقاً لمفتاح توزيع الأرباح المتفق عليه مسبقاً.

يتيح لكم حساب التوفير الإسلامي "للشباب" بدون أرباح ادخار أموالكم بأمان دون أي زيادة ومتاح في أي وقت.

حساب التوفير الإسلامي "للشباب" يكون بتفويض صريح من الوصي الشرعي إلى البنك قصد استثمار المبلغ المودع في سلة المشاريع التمويلية المطروحة من طرف هذا الأخير، وذلك في إطار الصيرفة الإسلامية.

ماهي الشروط ؟

- حساب التوفير الإسلامي "للشباب" متاح لأولياء الأطفال دون السن القانونية
- أن يكون جزائري الجنسية مقيم أو غير مقيم
- إيداع مبلغ لا يقل عن عشرة آلاف 10 000 دج عند فتح الحساب

ماهي المزايا ؟

- منتوج معتمد بتطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية
- إيداعات على راحتكم
- توفير متاح لكم في أي وقت وبدون رسوم إدارية ربح هام

الملف المطلوب تقديمه

- نسخة عن بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول للوصي
- شهادة إقامة الوصي
- شهادة ميلاد المعني
- شهادة الحالة العائلية
- إيداع أول بـ 10 000 دج

ملحق رقم 05: تمويل الاستصناع للترقية العقارية وفق الشريعة الإسلامية

QU'EST-CE QUE C'EST ?

ISTISNA'A promotion immobilière est un contrat par lequel le client postulant au financement, demande à la banque la réalisation d'un projet immobilier nécessitant un processus de construction. La banque intervient par un contrat istisna'a parallèle et demande au fabricant la réalisation du projet.

QUI PEUT BÉNÉFICIER ?

Toute personne physique ou morale, à capitaux publics, privés ou mixtes, exerçant la profession de promoteur immobilier.

COMMENT FONCTIONNE-T-IL ?

- Demandez à la banque la réalisation du projet ou fraction du projet ;
- La banque demande à l'entreprise de réalisation qui est indépendante du contrat ISTISNA'A, la réalisation du projet par un contrat de l'istisna'a « promoteur immobilier » parallèle ;
- La banque débloque le financement sur la base de factures et d'attestation d'avancement des travaux dument visés par un expert agréé ;
- Le paiement s'effectue par trimestrialité constante ;
- Une fois le projet achevé, la banque mandate le fabricant pour la livraison du projet.

QUELS SONT LES AVANTAGES ?

- Conforme aux préceptes de la charia ;
- Rapidité du traitement des demandes de financement ;
- Un taux de marge compétitif.
- Un financement peut atteindre :
 - 70 % du coût global du projet pour les opérations d'extension, d'aménagement, de réfection, de rénovation, de restauration, de réhabilitation, de restructuration et de confortement de biens immobiliers (logement, locaux commerciaux et professionnels) ;
 - 60 % du coût global du projet de la réalisation de biens immobiliers destinés à la satisfaction des besoins propres du promoteur.

Quel est le dossier à fournir ?

Nous vous invitons à visiter notre site web pour consulter la liste du dossier à fournir via le lien : <https://bna.dz/financeislamique/ar/>

ما هو ؟

الاستصناع "للترقية العقارية" هو عقد يطلب بموجبه الزبون من البنك تنفيذ مشروع عقاري يتطلب عملية بناء. يتدخل البنك من خلال عقد استصناع موازي ويطلب من شركة منجزة تنفيذ المشروع.

العملاء المعنيون ؟

الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، برأس مال عام أو خاص أو مختلط، يمارسون مهنة مرقي عقاري.

كيف يتم تمويل ؟

- اطلبوا من البنك تنفيذ المشروع أو جزء من المشروع؛
- يطلب البنك من الشركة المنجزة تنفيذ المشروع من خلال عقد الاستصناع الموازي "الترقية العقارية"؛
- يقوم البنك بتقديم التمويل على أساس الفواتير وشهادة سير العمل معتمدة حسب الأصول من خبير معتمد؛
- يتم السداد على أقساط ثابتة كل ثلاثة أشهر؛
- بمجرد الانتهاء من المشروع، يقوم البنك بتكليف الشركة المنجزة بتسليم المشروع.

ما هي المزايا ؟

- منتج مطابق لأحكام الشريعة الإسلامية
- معالجة سريعة للملف
- تسعيرة تنافسية
- تمويل يصل حتى :
 - 70 % من التكلفة الإجمالية للمشروع لعمليات التوسع والتهينة والإصلاح والتجديد والترميم وإعادة التأهيل وإعادة الهيكلة وتحسين العقارات (السكنية والمباني التجارية والمهنية).
 - 60 % من التكلفة الإجمالية للمشروع لبناء عقارات مخصصة لتلبية احتياجات المرفق الخاصة.

ما هو الملف المطلوب ؟

ندعوكم لزيارة موقعنا على الأنترنت للاطلاع على قائمة الوثائق المطلوبة المكونة لملف عبر الرابط : <https://www.bna.dz/financeislamique/ar/>

ملحق رقم 06: تمويل المراجعة العقارية لشراء السكن

تملكوا سكنكم الخاص مع المrabحة للعقار

ما هو ؟

هي صيغة تمويل تتيح للزبون اقتناء عقار سكني "المrabحة العقارية" هي عقد بيع بسعر التكلفة يضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه بين الزبون (المشتري)، المشتري المشترك احتمالا (الزوج/الزوجة) والبنك (البائع).

يعد البنك الوطني الجزائري كأول مشتر تجاه (البائع) وكبائع تجاه (الزبون)، يقوم البنك بشراء العقار نقداً من البائع وإعادة بيعه للزبون بهامش فائدة معروف ومتفق عليه مع المشتري.

ماهي الشروط ؟

- شرط الجنسية الجزائرية.
- السن أقل من 75 سنة.
- أن يكون الراتب أو الدخل الشهري ثابتاً ومنتظماً ويمبلغ يساوي أو يفوق أربعين ألف دينار (40 000 000 دج).
- الأهلية القانونية.

كيف يعمل ؟

- اختياروا العقار الذي ترغبون في الحصول عليه.
- يشتري البنك العقار من المرفق أو من عند أحد الأفراد.
- يقوم البنك ببيعه لكم بهامش ربح، متفق عليه مسبقاً.
- سعر البيع موزع على فترة تصل إلى 40 سنة، مع أقساط شهرية ثابتة.

ماهي المزايا ؟

- متنوع معتمد بتطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- تمويل يمكن أن يصل إلى غاية 90% من سعر العقار.
- فترة سداد 40 سنة (في حدود سن 75 عاماً).
- هامش ربح تنافسي.

الملف المطلوب تقديمه :

- نسخة عن بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول.
- شهادة إثبات الحالة العائلية.
- شهادة ميلاد.

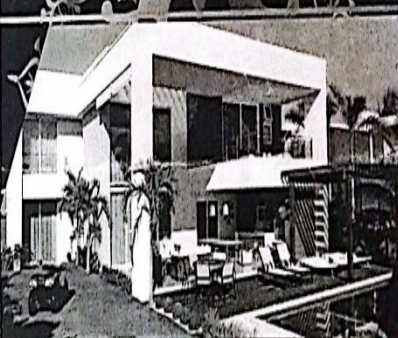


البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

Possédez votre propre logemen

MOURABAHA IMMOBILIER

Conforme aux Principes de la Charia Islamique





MARGE
COMPÉTITIVE



TRAITEMENT
RAPIDE



ECHÉANCES
CONSTANTES

BNA Algérie

021 426 426

www.bna.dz

La force de l'expérience,
L'impact du changement.

ملحق رقم 07: تمويل مرابحة السيارات لشراء السيارات الجديدة

سيارتكم عندنا مع المرابحة للسيارات

الملف المطلوب تقديمه :

- طلب تمويل وفقاً لنموذج البنك الوطني الجزائري.
- نسخة عن بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول.
- شهادة اثبات الحالة العائلية أو الفردية.
- شهادة إقامة.
- شهادة ميلاد.
- شهادة عمل حديثة وكشوفات الرواتب للثلاثة أشهر الأخيرة، أو كشف الدخل العام.
- آخر تنبيه جبائي ومسنخرج ضريبي ساري المفعول أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل لغیر الأجراء.
- نسخة عن البطاقة الجبائية بالنسبة للمقاولين الخواص كاللجارج، الحرفيين والمهنيين، وما إلى ذلك.
- السماح باستشارة المصلحة المركزية للمخاطر للمؤسسات والأمر.
- طلب توظيف الدخل مقبول من قبل صاحب العمل.
- فاتورة أولية للمركبة الجديدة تكون باسم البنك مرفقة بشهادة صادرة عن مؤسسة ممارسة لنشاط التصنيع (الإنتاج) على التراب الوطني، و تشهد بأن المركبة موضوع طلب التمويل، يتم إنتاجها أو تركيبها في الجزائر.
- شهادة توفر السيارة.
- قبعة عقد التأمين على الوفاة (تكافل)، كعلاوة واحدة.

ما هي المرابحة سيارات ؟

هي عقد بيع لسيارات جديدة مركبة أو مصنعة في الجزائر، بسعر التكلفة مع زيادة هامش ربح محدد ومتفق عليه بين الزبون والبنك. يقوم البنك باقتناء السيارة لدى وكيل البيع ثم يقوم بإعادة بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه من الطرفين. يكون الطرفان على علم مسبق ويؤكدان قبولهما لسعر التكلفة، لهامش الربح للبنك ولتكرهات التسديد.

ماهي الشروط ؟

المرابحة سيارات موجهة خصيصاً للأشخاص (الأفراد) المقيمين في الجزائر المستوفين للشروط التالية:

- شرط الجنسية الجزائرية.
- السن أقل من 70 سنة.
- أن يكون الراتب أو الدخل الشهري ثابتاً ومنتظماً ويبلغ يساوي أو يفوق أربعين ألف دينار (40 000,00 دج).

كيف تعمل ؟

- اختاروا السيارة التي ترغبون في شرائها.
- بشترها البنك من الوكيل.
- يقوم البنك ببيعها لكم بهامش ربح متفق عليه مسبقاً.
- سعر البيع موزع على فترة تراوح من 2 إلى 5 سنوات، مع أقساط شهرية ثابتة.

ماهي المزايا ؟

- منتج معتمد يتطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- هامش ربح تنافسي، تمويل يمكن أن يصل إلى 85% من سعر بيع المركبة.
- فترات التمويل تراوح بين 12 و 60 شهراً في حدود سن 70 عامًا.
- جدول تسديد الأقساط المستحقة ثابت.
- إمكانية السداد المسبق (كامل / جزئي).

البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

Votre voiture est chez nous Avec
**MOURABAHA
A U T O**
de la BNA

Customer qui reçoit le Chèque Identique

MARGE COMPÉTITIVE
TRAITEMENT RAPIDE
ECHÉANCES CONSTANTES

BNA Algérie
www.bna.dz
La force de l'expérience
L'expertise du financement